حوكمة الشركات

5 مقدمة

5 إطار الحوكمة

5 هيكل الملكية والمساهمون

6 مجلس الإدارة

17 اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

21 الإدارة التنفيذية واللجان الإدارية

25 حوكمة المخاطر والضوابط الداخلية

30 حقوق الموظفين وأصحاب المصلحة الآخرين

30 الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

30 إفصاحات الحوكمة

32 تقرير حول امتثال البنك لنظامه الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك قانون حوكمة الشركات للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

33 تقرير ضوابط الرقابة على التقارير المالية

تقرير الحوكمة

للسنة المنتهية في
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بيان الحوكمة
من رئيس مجلس الإدارة

السادة المساهمون الكرام،

يسرّني أن أقدّم إليكم تقرير مجلس الإدارة السنوي حول حوكمة الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

في ظل بيئة تتسم بتغيّر ديناميكيات الأسواق، وتوسّع نطاق عمليات البنك إقليميًا ودوليًا، وارتفاع التوقعات والمتطلبات التنظيمية، واصل بنك لِشا ترسيخ الحوكمة المؤسسية في صميم أجندته الاستراتيجية. ويهدف إطار الحوكمة المعتمد لدى البنك إلى تعزيز الاستقرار طويل الأجل، وترسيخ السلوك الأخلاقي، وتقوية المرونة التشغيلية، وتحقيق قيمة مستدامة للمساهمين وكافة أصحاب المصلحة.

ويجسّد شعار العام "امتداد عالمي. حضور محلي. قيمة مستدامة." المكانة الاستراتيجية لبنك لِشا كمؤسسة ذات نشاط عالمي تستند إلى أسس محلية راسخة، وتسترشد بمنظومة حوكمة منضبطة، مع تركيز واضح على تحقيق أداء مستدام. ومع استمرار البنك في توسيع وتنويع استثماراته عبر مختلف المناطق الجغرافية وفئات الأصول، تظل الحوكمة الرشيدة عنصرًا أساسيًا لضمان تحقيق النمو بصورة مسؤولة وشفافة وبما ينسجم مع مصالح أصحاب المصلحة.

خلال عام ٢٠٢٥، واصل بنك لشا تحقيق أداء تشغيلي ومالي قوي، مدعوماً بإدارة رشيدة للمخاطر وتنفيذ منضبط وفعّال لأهدافه الاستراتيجية. وقد انعكس ذلك في تحقيق نمو ملحوظ في صافي الأرباح على أساس سنوي، إلى جانب إتمام عدد من الصفقات الاستراتيجية النوعية التي عززت قاعدة أصول البنك ورسخت حضوره على المستوى الإقليمي. وسجّل البنك صافي ربح قدره ٢٠٠,١ مليون ريال قطري، بزيادة بلغت ٥٦٪ مقارنة بالعام السابق. كما ارتفعت الأصول تحت الإدارة إلى ١٣,٣ مليار ريال قطري، محققة نمواً بنسبة ٥٤٪، بما يعكس متانة نموذج أعمال البنك وكفاءته وقدرته على تحقيق نمو مستدام.

وفي إطار التزامه المستمر بتطبيق أفضل الممارسات في الحوكمة، أحاط مجلس الإدارة علمًا بنظام حوكمة الشركات المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠٢٥، والذي جاء ليعزز متطلبات الحوكمة ويحل محل النظام السابق الصادر عام ٢٠١٦. ويرحّب مجلس الإدارة بهذه التطورات باعتبارها خطوة مهمة نحو تعزيز الشفافية والمساءلة وترسيخ ثقة المستثمرين في سوق رأس المال القطري. وفي هذا السياق، باشر المجلس إجراء مراجعة منهجية لإطار الحوكمة المعتمد لدى البنك، والعمل على مواءمته مع المتطلبات الجديدة وفق الجداول الزمنية ومتطلبات التنفيذ الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية. ويؤكد مجلس الإدارة أن بنك لِشا قد التزم، خلال فترة التقرير، بكافة متطلبات الحوكمة المعمول بها، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات المدرجة في السوق الرئيسية، إضافة إلى لوائح الحوكمة والوظائف الخاضعة للرقابة الصادرة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال. كما التزم البنك بجميع متطلبات الإفصاح المنصوص عليها في قواعد هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر، بما يضمن تزويد المساهمين والسوق بالمعلومات بصورة دقيقة وفي الوقت المناسب وبأعلى درجات الشفافية.
ويعكس هذا التقرير التزام مجلس الإدارة المستمر بتطبيق أعلى معايير الحوكمة والمساءلة والنزاهة. ومع مواصلة بنك لِشا توسيع حضوره الإقليمي والدولي، يظل تركيز المجلس منصبًا على تعزيز ممارسات الحوكمة بما يدعم النمو المستدام، والإدارة الفعّالة للمخاطر، وتحقيق قيمة طويلة الأجل لكافة أصحاب المصلحة.
مع أطيب التمنيات،

الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

١. مقدمة

يستعرض هذا التقرير إطار الحوكمة المؤسسية والممارسات المعتمدة لدى بنك لِشا ذ.م.م (عامة) ("البنك" أو "بنك لِشا") خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

ويرتكز إطار الحوكمة لدى بنك لِشا على المبادئ والمتطلبات المنصوص عليها في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، وكذلك لوائح الحوكمة والوظائف الخاضعة للرقابة لسنة ٢٠٢٠ الصادرة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال، إضافة إلى جميع القوانين واللوائح والتعليمات ذات الصلة بأنشطة البنك وبوضعه كشركة مدرجة في بورصة قطر، بما في ذلك الالتزام بقواعد طرح وإدراج الأوراق المالية بصيغتها المعدّلة من وقت لآخر.

ويُقرّ البنك بأن وجود منظومة حوكمة مؤسسية فعّالة ومتينة يُعد عنصرًا جوهريًا في تحقيق أهدافه الاستراتيجية وحماية مصالح المساهمين وسائر أصحاب المصلحة. كما تسهم الحوكمة الرشيدة في دعم النمو المستدام، وتعزيز الإدارة الحصيفة للمخاطر، وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة على مستوى البنك ككل.

وخلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، حقق بنك لِشا امتثالًا كاملًا لأحكام نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وفقًا للمادة (٣) منه. كما التزم البنك بكافة متطلبات الإفصاح الصادرة عن بورصة قطر، بما في ذلك الإفصاح في المواعيد المحددة عن البيانات المالية الربعية ونصف السنوية والسنوية، والإفصاح الفوري عن المعلومات الجوهرية المؤثرة على سعر السهم، ونشر إعلانات الدعوة لاجتماعات الجمعية العامة العادية وأي جمعيات عامة غير عادية، وذلك ضمن الآجال المحددة وفقًا للتشريعات واللوائح المعمول بها.

٢. إطار الحوكمة

يلتزم مجلس إدارة بنك لِشا بالحفاظ على إطار حوكمة مؤسسية شامل وفعّال يعزّز سلامة الإشراف، ويوفّر وضوحًا في المساءلة، ويدعم اتخاذ قرارات مسؤولة ومدروسة. وقد صُمّم هذا الإطار بما يحافظ على ثقة المساهمين والجهات الرقابية والموظفين والعملاء وسائر أصحاب المصلحة، وبما يدعم الطموح الاستراتيجي للبنك في توسيع نطاق حضوره العالمي، مستندًا إلى أسس محلية راسخة.

ويرتكز إطار الحوكمة لدى البنك على نموذج حوكمة معتمد من مجلس الإدارة، يتضمن تحديدًا واضحًا للأدوار والمسؤوليات وخطوط الإبلاغ، بما يضمن الإشراف الفعّال على الإدارة التنفيذية، وتوافر منظومة رقابة داخلية متينة، واعتماد نهج منضبط في حوكمة المخاطر. كما اعتمد مجلس الإدارة آليات واضحة وشفافة لاتخاذ القرارات، مدعومة بسياسات راسخة تنظم العلاقة مع أصحاب المصلحة، والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وتعارض المصالح، والإفصاح والشفافية، والسلوك المهني، والمعايير الأخلاقية.

وترتكز ثقافة الحوكمة في بنك لِشا على مبادئ المساءلة، والنزاهة، والشفافية، والالتزام التنظيمي، والوعي بالمخاطر، حيث تشكّل هذه المبادئ أساسًا متجذرًا في مختلف مستويات المؤسسة، وتوجّه سلوك مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين في تنفيذ استراتيجية البنك وإدارة عملياته اليومية.

الالتزام باللوائح التنظيمية للحوكمة

خلال عام ٢٠٢٥، واصل بنك لِشا تعزيز ممارسات الحوكمة لديه بما يتماشى مع تطور نموذج أعماله وتزايد تعقيد البيئة التنظيمية. واستنادًا إلى التحسينات التي أُنجزت في الفترات السابقة، أشرف مجلس الإدارة على المراجعة المستمرة والتنفيذ الفعّال لعدد من السياسات الجوهرية المتعلقة بالحوكمة، بما في ذلك السياسات المنظمة للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وآليات ترشيح أعضاء مجلس الإدارة، وسياسات مكافآت المجلس، بما يضمن استمرار توافقها مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات المعتمدة.

ويُعد تقرير الحوكمة لعام ٢٠٢٥ جزءًا لا يتجزأ من التقرير السنوي للبنك، وسيُعرض على المساهمين للاطلاع والموافقة عليه خلال اجتماع الجمعية العامة العادية. كما يُتاح التقرير عبر الموقع الإلكتروني للبنك، تعزيزًا لمبادئ الشفافية وإتاحة المعلومات لكافة أصحاب المصلحة.

٣. هيكل الملكية والمساهمون

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغ رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل لبنك لِشا ذ.م.م (عامة) ١,١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري، موزعًا على ١,١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي، بقيمة اسمية قدرها ريال قطري واحد للسهم الواحد.

ويدعم هيكل الملكية لدى بنك لِشا سيولة التداول في السوق، مع ضمان حماية حقوق المساهمين وفقًا للقوانين واللوائح المعمول بها، والنظام الأساسي للبنك. ويؤكد البنك التزامه بالتواصل الشفاف والمعاملة العادلة والمتكافئة لجميع المساهمين، بما في ذلك مساهمي الأقلية.

ويمارس المساهمون حقوقهم النظامية بشكل أساسي من خلال المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة. ووفقًا للنظام الأساسي للبنك، تُعقد الجمعية العامة العادية سنويًا قبل نهاية شهر أبريل. ويحق للمساهمين حضور اجتماعات الجمعية العامة العادية إما شخصيًا أو من خلال توكيل من ينوب عنهم، والتصويت على بنود جدول الأعمال وفقًا لإجراءات التصويت المعتمدة.

كما تتيح الجمعية العامة للمساهمين فرصة إقرار أو الاعتراض على المسائل المدرجة على جدول الأعمال متى رأوا أن أيًا منها قد لا يخدم مصالح البنك أو المساهمين. وتشمل المسائل التي تخضع لموافقة الجمعية العامة العادية، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- اعتماد البيانات المالية السنوية، بما في ذلك قائمة الدخل والميزانية العمومية
- اعتماد مكافآت مجلس الإدارة، إن وجدت، وإبراء ذمة أعضاء المجلس
- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة عند انتهاء مدة المجلس أو مدة أي من أعضائه
- اعتماد توزيع الأرباح، إن وجدت
- تعيين المدققين الخارجيين واعتماد أتعابهم السنوية
- اعتماد التقرير السنوي وتقرير الحوكمة
- الموافقة على العمليات أو الصفقات الجوهرية التي يبرمها البنك خلال السنة.

١/٣ المساهمون الرئيسيون

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، كان المساهمون التالية أسماؤهم يمتلكون نسبة ٥٪ أو أكثر من رأس المال المصدر لبنك لِشا:

المساهم	عدد الأسهم	نسبة الملكية
شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م.	١٦٨٠٠٠٠٠٠	١٥,٠٠٪
شركة أزوم للاستثمار العقاري	١١٣٠٠٠٠٠٠	١٠,٠٩٪
شركة شاهه للاستثمار والعقارات ذ.م.م.	١١٢٠٠٠٠٠٠	١٠,٠٠٪
شركة شفت ذ.م.م.	١١٢٠٠٠٠٠٠	١٠,٠٠٪
شركة بروق التجارية ذ.م.م.	١١٢٠٠٠٠٠٠	١٠,٠٠٪

ويتم الإفصاح عن أي تغيّرات لاحقة تطرأ على حصص المساهمين الرئيسيين إلى السوق، وذلك وفقًا للمتطلبات التنظيمية المعمول بها.

٢/٣ حقوق المساهمين

تُصان حقوق مساهمي بنك لِشا بموجب القوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك أنظمة الشركات المطبّقة في مركز قطر للمال، والنظام الأساسي للبنك، ولائحة مجلس الإدارة، ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، إضافة إلى سائر المتطلبات التنظيمية ذات الصلة.

ووفقًا للإجراءات المنصوص عليها في النظام الأساسي، يحرص البنك على تمكين المساهمين من الاطلاع على المعلومات المؤسسية الجوهرية، والتي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- سجل المساهمين (عند الطلب)
- المعلومات المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة (المتاحة عبر الموقع الإلكتروني للبنك)
- النظام الأساسي للبنك (المتاح عبر الموقع الإلكتروني للبنك)
- المستندات المنشئة لأي عبء أو حق على أصول البنك
- مستندات وقرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية (المتاحة عبر الموقع الإلكتروني للبنك)
- أي مستندات أخرى يتم عرضها على الجمعية العامة

كما يوفّر البنك صفحة مخصّصة لعلاقات المستثمرين على موقعه الإلكتروني، يتم من خلالها الإفصاح عن المعلومات المالية ومعلومات الحوكمة وغيرها من البيانات ذات الصلة بالمساهمين والمستثمرين، مع تحديثها بصورة دورية، وذلك بما يتماشى مع متطلبات الإفصاح والشفافية المعمول بها.

وتسهم هذه الإجراءات في تعزيز الشفافية، وتمكين المساهمين من اتخاذ قرارات مستنيرة، وترسيخ التواصل الفعّال معهم.

٣/٣ اجتماعات المساهمين لعام ٢٠٢٥

خلال عام ٢٠٢٥، عقد بنك لِشا اجتماعًا واحدًا للجمعية العامة العادية واجتماعًا واحدًا للجمعية العامة غير العادية، تأكيدًا لالتزامه المستمر بتعزيز مشاركة المساهمين وترسيخ ممارسات الحوكمة الرشيدة.

وقد عُقد الاجتماعان حضوريًا يوم الاثنين الموافق ٢٤ فبراير ٢٠٢٥، في تمام الساعة ٤:٣٠ مساءً، في فندق ذا نِد - الدوحة، بحضور مساهمين يمثلون ٧٠٧,٩٤٦,٠٤٧ سهمًا، أي ما نسبته نحو ٦٣,٢١٪ من رأس المال المصدر للبنك.

وخلال اجتماع الجمعية العامة العادية، وافق المساهمون على تقرير رئيس مجلس الإدارة والتقارير الرئيسية الأخرى للمجلس، إضافة إلى البيانات المالية الموحدة والمدققة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، والتقرير السنوي وتقرير الحوكمة لعام ٢٠٢٤، وكذلك تقرير المدقق الخارجي المستقل. كما وافق المساهمون على توزيع أرباح نقدية بقيمة ٠,٠٥ ريال قطري للسهم الواحد (بما يعادل ٥٪ من القيمة الاسمية للسهم)، وإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة، وتعيين شركة كي بي إم جي مدققًا خارجيًا للبنك لعام ٢٠٢٥، واعتماد جميع العمليات الجوهرية التي نفذها البنك خلال عام ٢٠٢٤، وانتخاب مجلس الإدارة لدورة جديدة.

أما خلال اجتماع الجمعية العامة غير العادية، فقد وافق المساهمون على التعديلات المقترحة على النظام الأساسي للبنك، وذلك رهناً بالحصول على الموافقات التنظيمية اللازمة، كما فوضوا رئيس مجلس الإدارة، أو من يفوضه، بالتوقيع على النظام الأساسي المعدّل واستكمال جميع الإجراءات اللازمة للحصول على تلك الموافقات.

وتعكس هذه النتائج مستوىً مرتفعًا من مشاركة المساهمين، وتؤكد التزام بنك لِشا المستمر بتطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة ومواءمة ممارساته مع أفضل معايير الحوكمة المؤسسية المعتمدة.

٤/٣ إتاحة المعلومات وتوزيع الأرباح وحقوق اتخاذ القرارات الاستثنائية

يحرص بنك لِشا على تمكين المساهمين من الحصول على المعلومات بصورة عادلة ودقيقة وفي الوقت المناسب، وذلك من خلال الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك، وعبر التواصل المباشر مع إدارة علاقات المستثمرين، بما يتوافق مع متطلبات الإفصاح والشفافية المعمول بها.

ويحدّد النظام الأساسي للبنك، إلى جانب سياسة توزيع الأرباح المعتمدة، المبادئ والشروط والأحكام المنظمة لتوزيع الأرباح، وذلك في امتثال كامل للقوانين واللوائح التنظيمية ذات الصلة. ويتم تحديد توزيعات الأرباح استنادًا إلى البيانات المالية المدققة المعروضة على الجمعية العامة العادية لاعتمادها، مع الأخذ في الاعتبار الأداء المالي للبنك، ومستويات كفاية رأس المال، والاعتبارات الاستراتيجية ذات الصلة.

كما يتضمن النظام الأساسي للبنك ضمانات متينة لحماية حقوق المساهمين، بما في ذلك حقوق مساهمي الأقلية، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل الاستثنائية، مثل العمليات الجوهرية، والتعديلات على هيكل رأس المال، وغيرها من القرارات الجوهرية التي تتطلب موافقة المساهمين، وذلك وفقًا لما هو منصوص عليه في النظام الأساسي.

٤. مجلس الإدارة

يُعد مجلس إدارة بنك لِشا السلطة العليا لاتخاذ القرارات في البنك، ويتحمّل مسؤولية وضع التوجهات الاستراتيجية، واعتماد السياسات والقرارات الرئيسية، والإشراف على الأداء العام للبنك، ومتابعة التنفيذ الفعّال للاستراتيجية من قبل الإدارة التنفيذية، وذلك وفقًا للقوانين واللوائح المعمول بها وأطر الحوكمة المعتمدة.

وفي ٢٤ فبراير ٢٠٢٥، وخلال اجتماع الجمعية العامة العادية، انتخب المساهمون مجلس إدارة البنك لدورة جديدة مدتها ثلاث (٣) سنوات، وترد في الفقرة التالية تشكيلة مجلس الإدارة المنتخب.

٤/١ تشكيل مجلس الإدارة

وفقًا للنظام الأساسي للبنك، يتكوّن مجلس إدارة بنك لِشا من تسعة (٩) أعضاء غير تنفيذيين، من بينهم أربعة (٤) أعضاء مستقلين وخمسة (٥) أعضاء غير مستقلين.

وبموجب النظام الأساسي، يحق للمساهمين الاستراتيجيين في البنك تعيين عضوين (٢) في مجلس الإدارة، من بينهم رئيس مجلس الإدارة، الذي يتم تعيينه في جميع الأحوال من قبل شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م. أما بقية أعضاء المجلس، فيتم انتخابهم من قبل المساهمين من خلال الاقتراع السري في اجتماع الجمعية العامة العادية.

ويشغل جميع الأعضاء المنتخبين والمعيّنين عضويتهم لمدة ثلاث (٣) سنوات، ويجوز إعادة انتخابهم وفقًا لأحكام النظام الأساسي والمتطلبات التنظيمية المعمول بها.

٤/٢ مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة

وفقًا لميثاق مجلس الإدارة المعتمد لدى بنك لِشا، يُشترط في أعضاء مجلس الإدارة أن يكونوا من ذوي الخبرة المهنية الرفيعة، ويتمتعوا بخبرات تجارية متنوّعة، وقدرات قيادية قوية، ومعرفة شاملة بالقطاع المصرفي والمالي وممارسات الحوكمة المؤسسية. كما يُتوقع من أعضاء المجلس حيازة مؤهلات مهنية مناسبة وسجل مثبت من الإنجازات، بما يمكّنهم من الإسهام بفاعلية في المناقشات الاستراتيجية، وصياغة السياسات، وممارسة الإشراف الفعّال على الإدارة التنفيذية.

ويلتزم مجلس إدارة بنك لِشا بأعلى معايير النزاهة والمهنية، ويحافظ على مواءمة وثيقة مع مصالح المساهمين، مع تركيز راسخ على تحقيق قيمة مستدامة طويلة الأجل. كما يُظهر أعضاء المجلس التزامًا قويًا بنجاح البنك على المدى الطويل، وإلمامًا راسخًا بالمتطلبات التنظيمية وأفضل ممارسات الحوكمة، وتمتد مسؤولياتهم لتشمل أبعادًا أوسع من المساءلة المؤسسية والمجتمعية.

وترد فيما يلي التفاصيل المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة، بما في ذلك خبراتهم المهنية وخلفياتهم الأكاديمية.

سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة
يمثل شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م

أُعيد تعيين سعادة الشيخ فيصل بن ثاني بن فيصل آل ثاني رئيسًا لمجلس إدارة بنك لِشا ذ.م.م (عامة)، وذلك خلال اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠٢٥، لدورة جديدة مدتها ثلاث (٣) سنوات، ممثلًا عن شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م.

وقد عُيّن سعادته وزيرًا للتجارة والصناعة في نوفمبر ٢٠٢٤، ويتمتع بخبرة قيادية واستثمارية واسعة اكتسبها من خلال تولّيه العديد من المناصب التنفيذية وعضويات مجالس الإدارات على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

ويشغل سعادته حاليًا منصب رئيس مجلس إدارة كلٍ من هيئة المناطق الحرة - قطر، وهيئة مركز قطر للمال، وبورصة قطر، ومجموعة أوريدو، وبنك لِشا ذ.م.م (عامة)، كما يرأس المجلس الاستشاري لوكالة ترويج الاستثمار في قطر (استثمر قطر).

كما يشغل سعادته منصب نائب رئيس مجلس إدارة بنك قطر للتنمية، وعضوية مجالس إدارات كلٍ من جهاز قطر للاستثمار، والمجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار، والمجلس الوطني للتخطيط، ومجموعة الخطوط الجوية القطرية، وشركة قطر للتأمين، إضافة إلى عضويته في اللجنة العليا لإعداد استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة.

وسبق لسعادته أن شغل منصب الرئيس التنفيذي للاستثمار لمنطقتي آسيا وأفريقيا في جهاز قطر للاستثمار، كما تولّى منصب الرئيس التنفيذي للاستثمار في صندوق الوقف التابع لمؤسسة قطر خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧، إضافة إلى تقلّده مناصب استثمارية قيادية في مصرف قطر المركزي خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤.

وتشمل خبراته السابقة في مجالس الإدارات تولّيه رئاسة مجلس إدارة مدرسة قطر الثانوية للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال، ومنصب نائب رئيس مجلس إدارة فودافون قطر خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٦، إضافة إلى عضويته في مجالس إدارات كلٍ من بنك الأهلي، والديار القطرية للاستثمار العقاري، وناقلات، وبهّارتي إيرتل، وسيمنز قطر.

ويحمل سعادته درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ماريماونت في الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى درجة الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال من HEC باريس.

الإفصاح عن الملكية:

- الأسهم المملوكة مباشرةً: ٠ (٠٪)
- الأسهم المملوكة بصورة غير مباشرة: ٢٣١,٩٨٨,٧٣٠ (٢٠,٧١٣٪)
- الأسهم المملوكة من قبل شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م: ١٦٨,٠٠٠,٠٠٠ (١٥٪)

السيد محمد يوسف المانع
نائب رئيس مجلس الإدارة | عضو مستقل

أُعيد انتخاب السيد محمد يوسف المانع عضوًا مستقلًا في مجلس إدارة بنك لِشا ذ.م.م (عامة)، وذلك خلال اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠٢٥، لدورة جديدة مدتها ثلاث (٣) سنوات. ويشغل عضوية مجلس إدارة البنك منذ أبريل ٢٠١٩، كما يشغل عضوية لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة.

ويمتلك السيد المانع خبرة واسعة في مجالات الأمن العام والحوكمة والشؤون التنظيمية، اكتسبها من خلال تولّيه عددًا من المناصب القيادية في الشرطة القطرية ووزارة الداخلية.

ويشغل حاليًا منصب رئيس الاتحاد القطري لرفع الأثقال، واللجنة الأفروآسيوية لرفع الأثقال، والاتحاد الآسيوي لرفع الأثقال (قطر)، والاتحاد العربي لرفع الأثقال، والاتحاد القطري للمبارزة، إضافة إلى منصب النائب الأول لرئيس اللجنة الأولمبية القطرية.

كما أنه عضو منتخب في مجلس الشورى، حيث يشغل منصب رئيس اللجنة المالية والاقتصادية.

ويحمل السيد المانع درجة البكالوريوس في الأمن الداخلي، إضافة إلى مؤهلات متخصصة في إنفاذ القانون والشريعة الإسلامية.

الإفصاح عن الملكية:

- الأسهم المملوكة مباشرة: ٧٠٠٠ سهم (حوالي ٠,٠٠١٪)
- الأسهم المملوكة بصورة غير مباشرة: لا يوجد (٠٪)

السيد حمد علي المناعي
عضو غير مستقل
ممثل شركة شاهه للاستثمار والعقارات ذ.م.م

انتُخب السيد حمد علي المناعي عضوًا غير مستقل في مجلس إدارة بنك لِشا ذ.م.م (عامة) خلال اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠٢٥، ممثلًا عن شركة شاهه للاستثمار والعقارات ذ.م.م. كما يشغل عضوية اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة.

ويمتلك السيد المناعي خبرة واسعة في مجالات التنظيم والبنية التحتية والاستثمار والسياسات العامة، حيث شغل سابقًا عددًا من المناصب التنفيذية العليا، من بينها مدير إدارة التنظيم والسياسات في المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والرئيس التنفيذي لشركة مِيزا لمراكز البيانات، والرئيس التنفيذي لشركة Knowledge Ventures، ومدير مكتب الوزير في وزارة الاقتصاد والتجارة.

كما شغل عضوية مجالس إدارات عدد من المؤسسات البارزة، من بينها بنك قطر للتنمية، ومواني قطر، وجلف بريدج إنترناشيونال، والشبكة الوطنية القطرية للنطاق العريض، وهيئة قطر للأسواق المالية، وشركة قطر للمواد الأولية، بما يعكس خبرة واسعة في القطاعات الاستراتيجية والمنظمة وكثيفة رأس المال.

ويحمل السيد المناعي درجة الماجستير في هندسة الاتصالات اللاسلكية، ودرجة الماجستير في إدارة الهندسة من معهد فلوريدا للتكنولوجيا، إضافة إلى شهادة دراسات عليا في السياسات العامة من جامعة جورج واشنطن.

الإفصاح عن الملكية:

- الأسهم المملوكة مباشرة: لا يوجد (٠٪)
- الأسهم المملوكة بصورة غير مباشرة: لا يوجد (٠٪)
- الأسهم المملوكة لشركة شاهه للاستثمار والعقارات ذ.م.م.: ١١٢,٠٠٠,٠٠٠ سهم (١٠٪)

السيد ناصر علي الهاجري
عضو غير مستقل
يمثل شركة بروق التجارية ذ.م.م

يشغل السيد ناصر علي الهاجري عضوية مجلس إدارة بنك لِشا ذ.م.م (عامة) منذ عام ٢٠٢٤. وعقب انتهاء مدة المجلس السابق، تم تعيينه ضمن المجلس المنتخب حديثًا اعتبارًا من ٢٤ فبراير ٢٠٢٥، ممثلًا عن شركة بروق التجارية ذ.م.م. كما يشغل عضوية لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة المؤسسية المنبثقة عن مجلس الإدارة.

ويشغل حاليًا منصب مدير الرقابة المالية والإدارية في المكتب الخاص لحضرة صاحب السمو الأمير الوالد، إضافة إلى منصب رئيس مجلس إدارة مركز حمد بن خليفة الإسلامي في لندن.

وتشمل خبراته السابقة في مجالس الإدارات عضويته في بنك دخان، وبنك بروة، وشركة بروة العقارية، إضافة إلى عضويته ومنصبه كعضو منتدب في شركة قطر لإنتاج حديد التسليح، بما يعكس خبرة واسعة في القطاعات المصرفية والعقارية والصناعية.

ويحمل السيد الهاجري درجة الدكتوراه في التمويل والمصارف من جامعة عبد المالك السعدي في المملكة المغربية.

الإفصاح عن الملكية:

- الأسهم المملوكة مباشرة: لا يوجد (٠٪)
- الأسهم المملوكة بصورة غير مباشرة: لا يوجد (٠٪)
- الأسهم المملوكة لشركة بروق التجارية ذ.م.م.: ١١٢,٠٠٠,٠٠٠ سهم (١٠٪)

السيد ناصر عبد الله المسند
عضو مستقل

انتُخب السيد ناصر عبد الله المسند عضوًا مستقلًا في مجلس إدارة بنك لِشا ذ.م.م (عامة) بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠٢٥. كما يشغل عضوية اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة.

ويشغل حاليًا عضوية مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق.) ممثلًا عن شركة المسند ذ.م.م، كما يشغل عضوية مجلس إدارة فودافون قطر ممثلًا عن فودافون ومؤسسة قطر ذ.م.م. وتوفّر هذه المناصب خبرة عملية في قطاعات الاستثمار المتنوع والاتصالات، بما يتماشى مع استراتيجية بنك لِشا الاستثمارية ومستوى تحمّل المخاطر المعتمد لديه.

وسبق للسيد المسند أن عمل لمدة خمس (٥) سنوات في شركة برزان القابضة في مجال المشتريات الاستراتيجية، حيث اكتسب خبرة في التخطيط التشغيلي والخدمات اللوجستية واتخاذ القرارات المنهجية.

ويحمل السيد المسند درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة لا فيرن في ولاية كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية.
الإفصاح عن الملكية:

- الأسهم المملوكة مباشرة: لا يوجد (٠٪)
- الأسهم المملوكة بصورة غير مباشرة: لا يوجد (٠٪)

السيد محمد علي السليطي
عضو غير مستقل
ممثل شركة أزوم للاستثمار العقاري ذ.م.م

تم تعيين السيد محمد علي السليطي عضوًا في مجلس إدارة بنك لِشا ذ.م.م (عامة) في عام ٢٠٢٤. وبعد انتهاء مدة المجلس السابق، تم انتخابه للاستمرار في عضوية المجلس المنتخب حديثًا اعتبارًا من ٢٤ فبراير ٢٠٢٥، ممثلًا عن شركة أزوم للاستثمار العقاري ذ.م.م. كما يشغل عضوية اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة.

ويشغل السيد السليطي حاليًا منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة في شركة أزوم للاستثمار العقاري، ويتمتع بخبرة تنفيذية مباشرة ومتخصصة في قطاع الاستثمار العقاري، بما يدعم أنشطة البنك الاستثمارية في هذا المجال.

ويحمل السيد السليطي درجة البكالوريوس في الإدارة والمحاسبة من جامعة قطر.

الإفصاح عن الملكية:

- الأسهم المملوكة مباشرة: لا يوجد (٠٪)
- الأسهم المملوكة بصورة غير مباشرة: لا يوجد (٠٪)
- الأسهم المملوكة لشركة أزوم للاستثمار العقاري ذ.م.م.: ١١٣,٠٠٠,٠٠ سهم (١٠,٠٩٪)

السيد مشعل محمد آل محمود
عضو مستقل

تم تعيين السيد مشعل محمد آل محمود عضوًا في مجلس إدارة بنك لِشا ذ.م.م (عامة) في عام ٢٠٢٤. وبعد انتهاء مدة المجلس السابق، انتُخب لعضوية المجلس المُشكّل حديثًا خلال اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠٢٥، وذلك لدورة جديدة مدتها ثلاث (٣) سنوات. كما يشغل عضوية لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة.

ويشغل السيد آل محمود حاليًا منصب مدير إدارة الشؤون الاقتصادية بالديوان الأميري. وسبق له أن شغل عضوية مجلس أمناء متاحف قطر، كما تقلّد عضوية مجالس إدارات عدد من الجهات البارزة، من بينها الديار القطرية للاستثمار العقاري، وشركة قطر للأسمدة، ومتاحف قطر، بما يعكس خبرة واسعة في قطاعات الاستثمار والصناعة والقطاع الثقافي.

ويتمتع السيد آل محمود بخلفية قوية في مجالي المالية والإدارة، كما ساهم من خلال مناصبه المختلفة في مجالات التخطيط الاستراتيجي، والإشراف المالي، وتعزيز الكفاءة التشغيلية لدى الجهات التي عمل بها.

ويحمل السيد آل محمود درجة البكالوريوس في المالية من جامعة سوفولك في مدينة بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

الإفصاح عن الملكية:

- الأسهم المملوكة مباشرة: ٩٤٦,٠٠٠ سهم (حوالي ٠,٠٨٤٪)
- الأسهم المملوكة بصورة غير مباشرة: ٥٧,٠٠٠ سهم (حوالي ٠,٠٠٥٪)

السيد عيسى محمد المهندي
عضو مستقل

انتُخب السيد عيسى محمد المهندي لأول مرة عضوًا في مجلس إدارة بنك لِشا ذ.م.م (عامة) في مارس ٢٠٢٢ لدورة مدتها ثلاث سنوات، وأُعيد انتخابه خلال اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠٢٥ لدورة جديدة. كما يشغل عضوية لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة المؤسسية المنبثقة عن مجلس الإدارة.

ويمتلك السيد المهندي خبرة واسعة في مجالات المالية والامتثال والقيادة التنفيذية في قطاع الاتصالات. وقد شغل عددًا من المناصب القيادية في أوريدو قطر خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠٢١، حيث تدرّج من منصب مدير ضمان الإيرادات والامتثال إلى مدير أول للشؤون المالية، قبل تعيينه رئيسًا تنفيذيًا للشؤون المالية، وهو المنصب الذي لا يزال يشغله حتى تاريخه.

كما يشغل عضوية مجالس إدارات كل من أوريدو فلسطين، وأوريدو عُمان، وشركة كيو أل أم لتأمينات الحياة والتأمين الصحي.

ويحمل السيد المهندي درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال والمالية من جامعة ميريماونت، إضافة إلى درجة الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال والتحول الرقمي من HEC باريس.

الإفصاح عن الملكية:

- الأسهم المملوكة مباشرة: ٢٠٠,٠٠٠ سهم (حوالي ٠,٠١٨٪)
- الأسهم المملوكة بصورة غير مباشرة: لا يوجد (٠٪)

السيد عبدالرحمن عرفان توتونجي
عضو غير مستقل
ممثل شركة شفت ذ.م.م

يشغل السيد عبدالرحمن عرفان توتونجي عضوية مجلس إدارة بنك لِشا ذ.م.م (عامة) منذ عام ٢٠٢٤. وبعد انتهاء مدة المجلس السابق، أُعيد انتخابه ضمن المجلس المنتخب حديثًا اعتبارًا من ٢٤ فبراير ٢٠٢٥، ممثلًا عن شركة شفت ذ.م.م. كما يشغل عضوية كلٍ من لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة المؤسسية، ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

وقد شغل السيد توتونجي سابقًا منصب الرئيس التنفيذي لبنك لِشا ذ.م.م (عامة)، مما يوفّر للمجلس معرفة مؤسسية عميقة وخبرة تنفيذية رفيعة المستوى.

ويحمل السيد توتونجي درجة البكالوريوس في الإدارة، مع تخصصات في إدارة الموارد البشرية، وتمويل وتطوير العقارات، من جامعة جورج واشنطن.

الإفصاح عن الملكية:

- الأسهم المملوكة مباشرة: لا يوجد (٠٪)
- الأسهم المملوكة بصورة غير مباشرة: لا يوجد (٠٪)
- الأسهم المملوكة لشركة شفت ذ.م.م.: ١١٢,٠٠٠,٠٠٠ سهم (١٠٪)

٣/٤ الأعضاء المستقلون

يُعد عضو مجلس الإدارة مستقلًا لأغراض عضوية المجلس أو أي من لجانه إذا استوفى معايير الاستقلالية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. وتشمل هذه المعايير، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- الاستقلالية عن الإدارة التنفيذية؛
- ألا يكون موظفًا أو عضو مجلس إدارة أو مالكًا أو شريكًا أو مساهمًا رئيسيًا في أي جهة استشارية يتعامل معها البنك، بما في ذلك المدقق الخارجي للبنك؛
- ألا يكون قريبًا من الدرجة الأولى أو ممثلًا لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو كبار التنفيذيين في البنك.

ويلتزم أعضاء مجلس الإدارة المستقلون في بنك لِشا بمتطلبات الاستقلالية المنصوص عليها في النظام الأساسي للبنك، إضافة إلى القوانين واللوائح التنظيمية ذات الصلة بحوكمة الشركات.

٤/٤ المسؤوليات الرئيسية لرئيس مجلس الإدارة

وفقًا للنظام الأساسي لبنك لِشا، يتم تعيين رئيس مجلس الإدارة في جميع الأوقات من قِبل شركة الزبارة العقارية للاستثمار ذ.م.م. وخلال عام 2025، اضطلع رئيس مجلس الإدارة بالقيادة الاستراتيجية لكافة أعمال المجلس، وأشرف على مسؤولياته الرقابية في مجال الحوكمة، كما تابع التنفيذ الفعّال لقرارات مجلس الإدارة من جانب الإدارة التنفيذية.

كما ينص النظام الأساسي على أنه في حال تعذّر على رئيس مجلس الإدارة أداء مهامه، يتولى نائب رئيس مجلس الإدارة القيام بأدواره ومسؤولياته كاملةً.

المسؤوليات الرئيسية لرئيس مجلس الإدارة

يتحمل رئيس مجلس الإدارة مسؤولية ضمان حسن سير أعمال مجلس الإدارة ولجانه، وترسيخ ثقافة راسخة للحوكمة الرشيدة والمساءلة داخل البنك. وتشمل مسؤولياته الرئيسية ما يلي:

- **قيادة المجلس:** قيادة المجلس والإشراف على أعماله وأعمال لجانه بما يضمن كفاءتها وفاعليتها التشغيلية.
- **التمثيل والتواصل:** العمل كممثل رئيسي لمجلس الإدارة ونقطة الاتصال الأساسية مع الرئيس التنفيذي، بما في ذلك عقد اجتماعات دورية لمراجعة الأداء والتقدم الاستراتيجي والمسائل التي تتطلب نظر المجلس.
- **إدارة الاجتماعات:** رئاسة اجتماعات مجلس الإدارة، وضمان النظر في الموضوعات ذات الصلة في الوقت المناسب، وإدارة الشؤون الخارجية المتصلة بالمجلس.
- **التفاعل الاستراتيجي:** الحفاظ على حوار مستمر مع أعضاء المجلس بشأن المسائل المتعلقة بالاستراتيجية وتطوير الأعمال وإدارة المخاطر.
- **فعالية المجلس والتنسيق:** ضمان عمل المجلس بكفاءة من خلال تنسيق جداول الأعمال والتأكد من تعميم التقارير الإدارية في الوقت المناسب، بالتعاون مع أمين سر المجلس.
- **اعتماد جداول الأعمال:** مراجعة واعتماد جداول أعمال اجتماعات المجلس، مع مراعاة المقترحات المقدمة من أعضاء المجلس.
- **تعزيز المشاركة:** تشجيع المشاركة الفعّالة والجماعية لجميع أعضاء المجلس بما يمكّن المجلس من أداء مهامه بما يخدم مصلحة البنك.
- **إتاحة المعلومات:** ضمان حصول أعضاء المجلس على معلومات شاملة ودقيقة وفي الوقت المناسب، بما في ذلك:
  - تحديثات بشأن أنشطة البنك ومبادراته الاستراتيجية وشؤونه العامة؛
  - الموارد اللازمة لتمكين المجلس من أداء مسؤولياته، بما في ذلك التقارير الدورية من الرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية؛
  - المعلومات المتعلقة باستراتيجيات الإدارة وسياساتها وخططها التشغيلية ومؤشرات الأداء الرئيسية.
- **التواصل مع المساهمين:** الإشراف على إنشاء قنوات تواصل فعّالة مع المساهمين وضمان نقل آرائهم واهتماماتهم الجوهرية إلى مجلس الإدارة على النحو المناسب.
- **ديناميكيات المجلس:** تعزيز علاقات متوازنة وبنّاءة بين الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين والمستقلين، وترسيخ ثقافة التعاون والحوار المفتوح وبناء التوافق.
- **الالتزام بالحوكمة:** ضمان إطلاع أعضاء المجلس على مدى التزام البنك بمتطلبات نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وغيرها من متطلبات الحوكمة ذات الصلة، وتفويض متابعة الإجراءات اللازمة للجان المختصة عند الاقتضاء.
- **تقييم الأداء:** ضمان وجود آليات فعّالة لتقييم أداء المجلس ولجانه وأعضائه، على أن تتولى لجنة الترشيحات والمكافآت تنفيذ تلك التقييمات ورفع نتائجها إلى المجلس.
- **الإشراف على الجمعية العامة السنوية:** رئاسة اجتماعات الجمعية العامة وضمان تنظيمها بكفاءة بالتنسيق مع أمين سر المجلس، وتوفير معلومات كافية وشفافة للمساهمين حول أداء البنك.
- **التدريب والتطوير:** ضمان حصول أعضاء المجلس على برامج تعريف وتدريب مستمرة، وتخصيص الموارد اللازمة ضمن الميزانية السنوية لدعم التطوير المستمر للمجلس.
- **معايير الحوكمة:** الالتزام بأعلى معايير الحوكمة المؤسسية وفق القوانين واللوائح المعمول بها وأفضل الممارسات الدولية.
- **الإفصاح والتقارير وصلاحية التوقيع:** الإشراف على تنفيذ سياسة الإفصاح والتواصل المعتمدة لدى البنك، والتوقيع نيابةً عن مجلس الإدارة على التقرير السنوي وتقرير الحوكمة بعد اعتمادهما من المجلس.

٥/٤ اجتماعات مجلس الإدارة

يعقد مجلس إدارة بنك لِشا اجتماعاته وفقًا لأحكام النظام الأساسي للبنك، والقوانين واللوائح المعمول بها، وإطار الحوكمة المعتمد من المجلس، بما يضمن ممارسة رقابة فعّالة، واتخاذ قرارات مستنيرة، والوفاء بالواجبات الائتمانية على الوجه الأمثل.

ويجوز عقد اجتماعات مجلس الإدارة حضوريًا أو عبر الوسائل الإلكترونية، وذلك وفقًا لما يجيزه النظام الأساسي، شريطة تمكين جميع أعضاء المجلس من المشاركة الفعّالة في المداولات والتصويت واتخاذ القرارات.

٤,٥,١ أمين سر مجلس الإدارة

وفقًا للنظام الأساسي للبنك، يعيّن مجلس الإدارة أمين سر لدعم المجلس ولجانه في التنظيم السليم لأعمالهم وعقد الاجتماعات، والاضطلاع بأي مهام إضافية يُكلّف بها من قبل المجلس. ويتمتع جميع أعضاء مجلس الإدارة بحق الوصول المباشر وغير المقيّد إلى أمين سر المجلس.

وفي 24 فبراير 2025، أعاد مجلس الإدارة تعيين السيدة ريتا الحلو أمينةً لسر مجلس الإدارة. وتشغل كذلك منصب رئيسة الشؤون القانونية والامتثال في البنك، وتتمتع بخبرة تزيد عن 18 عامًا في مجالات الشؤون القانونية والامتثال والحوكمة المؤسسية. وقبل انضمامها إلى بنك لِشا، شغلت منصب رئيسة الشؤون القانونية في شركة فودافون قطر.

المهام الرئيسية لأمين سر مجلس الإدارة
أولًا: محاضر الاجتماعات والسجلات

- إعداد وحفظ محاضر دقيقة لاجتماعات مجلس الإدارة ولجان المجلس، تتضمن توثيق الحضور، والمداولات، والقرارات المتخذة، وأي اعتراضات أو آراء مخالفة يتم إبداؤها.
- ضمان توثيق جميع قرارات مجلس الإدارة واعتمادها والاحتفاظ بها وفقًا للمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.
- الاحتفاظ بسجل مخصص لقرارات وإجراءات مجلس الإدارة ولجانه، بما يسهّل المتابعة الفعّالة، ويعزّز المساءلة والرقابة.
- ضمان الإفصاح الرسمي عن أي حالات تعارض مصالح فعلية أو محتملة يصرّح بها أعضاء المجلس، وتوثيقها في محاضر الاجتماعات، ومعالجتها وفقًا للنظام الأساسي للبنك، ونظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، وسياسة تعارض المصالح المعتمدة لدى البنك، بما في ذلك الامتناع عن المداولة والتصويت متى كان ذلك واجبًا.

ثانيًا: تنسيق الاجتماعات وإدارتها

- التنسيق مع رئيس مجلس الإدارة ورؤساء لجان المجلس بشأن جداول الأعمال، ومواعيد الاجتماعات، والمواد الداعمة.
- توجيه الدعوات لاجتماعات مجلس الإدارة ولجانه نيابةً عن رئيس مجلس الإدارة، وتنسيق حضور الأعضاء.
- استلام وتجميع طلبات أعضاء مجلس الإدارة المتعلقة بإدراج بنود على جداول الأعمال.
- تسهيل التواصل والتنسيق بين أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

ثالثًا: إتاحة المعلومات والالتزام

- ضمان تزويد أعضاء مجلس الإدارة بالمعلومات الكاملة والدقيقة وفي الوقت المناسب، بما يمكّنهم من أداء مهامهم ومسؤولياتهم على النحو المطلوب.
- إدارة إقرارات أعضاء مجلس الإدارة المتعلقة بالفصل بين المهام، والاستقلالية، والالتزام بالقوانين واللوائح ومتطلبات الحوكمة المعمول بها.

٤,٥,٢ وتيرة اجتماعات مجلس الإدارة وصيغ انعقادها:

- وفقًا لأحكام النظام الأساسي للبنك وإطار الحوكمة المعتمد، يعقد مجلس الإدارة ما لا يقل عن ستة (٦) اجتماعات سنويًا.
- يجوز عقد اجتماعات إضافية كلما دعت الحاجة لمعالجة مسائل عاجلة أو موضوعات استراتيجية أو تنظيمية محددة.
- يجوز عقد اجتماعات مجلس الإدارة في المقر الرئيسي للبنك، أو في أي موقع آخر يحدده المجلس، أو عبر الوسائل الإلكترونية، وذلك وفقًا لما يسمح به النظام الأساسي.

٤,٥,٣ الحضور والمشاركة والنصاب القانوني

الحضور والمشاركة:
يُتوقع من أعضاء مجلس الإدارة الاستعداد الكافي لاجتماعات المجلس ولجانه، وحضورها، والمشاركة الفعّالة في مداولاتها، سواء عُقدت حضوريًا أو عبر الوسائل الإلكترونية.

الغياب:
يُعد عضو مجلس الإدارة مستقيلًا إذا تخلّف عن حضور أكثر من ثلاثة اجتماعات متتالية لمجلس الإدارة دون عذر يقبله المجلس، وذلك وفقًا لأحكام النظام الأساسي للبنك.

النصاب القانوني:

- وفقًا للنظام الأساسي للبنك، يكتمل النصاب القانوني اللازم لانعقاد اجتماعات مجلس الإدارة بحضور أغلبية الأعضاء الذين يحق لهم التصويت، شرط حضور رئيس مجلس الإدارة أو نائب رئيس مجلس الإدارة.
- في حال كان عدد أعضاء مجلس الإدارة فرديًا، يتم تقريب النصاب المطلوب إلى أقرب عدد صحيح أعلى.
- يتم توثيق أي اعتراضات أو آراء مخالفة يثيرها أعضاء المجلس خلال المداولات في محاضر الاجتماعات.
- يتحقق النصاب القانوني لاجتماعات لجان مجلس الإدارة بحضور أغلبية أعضائها، وذلك وفقًا لما هو منصوص عليه في مواثيق اللجان ذات الصلة.

القرارات المكتوبة (القرارات بالتمرير)

- عند الضرورة ولأسباب تتعلق بالاستعجال، يجوز لمجلس الإدارة و/أو لأي من لجانه اعتماد قرارات مكتوبة بالتمرير، وذلك وفقًا لأحكام النظام الأساسي للبنك.
- تتطلب القرارات الصادرة بالتمرير موافقة خطية من جميع أعضاء مجلس الإدارة أو جميع أعضاء اللجنة المعنية، بحسب الأحوال.
- لا تصبح القرارات المعتمدة بالتمرير نافذة إلا بعد توقيعها من جميع الأعضاء، على أن يتم عرضها أو الإحاطة بها في أول اجتماع لاحق، وتوثيقها في محاضر الاجتماعات.

التصويت واتخاذ القرارات

- تُتخذ قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين.
- في حال تساوي الأصوات، يكون لرئيس الاجتماع صوتٌ مرجّح، وذلك وفقًا لأحكام النظام الأساسي للبنك.
- تخضع إجراءات التصويت الخاصة بلجان مجلس الإدارة، بما في ذلك النصاب وآليات التصعيد، لمواثيق اللجان المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

حضور غير الأعضاء المصوّتين

- يجوز للرئيس التنفيذي وأمين سر مجلس الإدارة حضور اجتماعات المجلس بناءً على دعوة، دون أن يكون لهما حق التصويت.
- كما يجوز، بموافقة رئيس مجلس الإدارة، دعوة أعضاء آخرين من الإدارة التنفيذية أو مستشارين خارجيين لحضور الاجتماعات لمناقشة بنود محددة مدرجة على جدول الأعمال.

اجتماعات مجلس الإدارة المنعقدة خلال عام ٢٠٢٥

خلال عام 2025، عقد مجلس إدارة بنك لِشا سبعة (7) اجتماعات، شملت اجتماعًا واحدًا عُقد قبل انتخاب المجلس الجديد، وستة اجتماعات عُقدت بعد اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد بتاريخ 24 فبراير 2025، وذلك على النحو المبين أدناه. وقد عُقدت جميع الاجتماعات وفقًا لأحكام النظام الأساسي للبنك، واستوفى كل اجتماع النصاب القانوني المطلوب، بما في ذلك حضور رئيس مجلس الإدارة أو، عند الاقتضاء، نائب رئيس مجلس الإدارة.

تاريخ الاجتماع	الحضور
٢٦ يناير ٢٠٢٥ (قبل انتخاب المجلس الجديد)	حضور ٧ أعضاء، بمن فيهم رئيس مجلس الإدارة غياب عضوين
٢٤ فبراير ٢٠٢٥	حضور جميع الأعضاء
١٦ أبريل ٢٠٢٥	حضور جميع الأعضاء
٤ يونيو ٢٠٢٥	حضور جميع الأعضاء
٢٣ يوليو ٢٠٢٥	حضور ٧ أعضاء، بمن فيهم رئيس مجلس الإدارة غياب عضوين
٢٢ أكتوبر ٢٠٢٥	حضور ٨ أعضاء، بمن فيهم رئيس مجلس الإدارة غياب عضو واحد
٩ ديسمبر ٢٠٢٥	حضور ٨ أعضاء، بمن فيهم رئيس مجلس الإدارة غياب عضو واحد

اجتماعات مجلس الإدارة واللجان:

عقب انتخاب مجلس إدارة جديد خلال اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد بتاريخ 24 فبراير 2025، باشر مجلس الإدارة ولجانه ممارسة أعمالهم وفق التشكيل الجديد لبقية العام. وعليه، فإن بيانات الحضور الواردة أدناه تعكس الاجتماعات المنعقدة اعتبارًا من 24 فبراير 2025 وخلال مدة المجلس المنتخب حديثًا.

مجلس الإدارة - الاجتماعات والحضور (بعد انتخاب المجلس الجديد)

تاريخ اجتماع مجلس الإدارة	الحضور
٢٤ فبراير ٢٠٢٥	حضور جميع الأعضاء
١٦ أبريل ٢٠٢٥	حضور جميع الأعضاء
٤ يونيو ٢٠٢٥	حضور جميع الأعضاء
٢٣ يوليو ٢٠٢٥	غياب عضوين
٢٢ أكتوبر ٢٠٢٥	غياب عضو واحد
٩ ديسمبر ٢٠٢٥	غياب عضو واحد

وقد عُقدت جميع اجتماعات مجلس الإدارة خلال العام وفقًا لأحكام النظام الأساسي للبنك، واستوفى كل اجتماع النصاب القانوني المطلوب، بما في ذلك حضور رئيس مجلس الإدارة أو، عند الاقتضاء، نائب رئيس مجلس الإدارة.

لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام - الاجتماعات والحضور

تاريخ اجتماع اللجنة	الحضور
٢٦ يناير ٢٠٢٥	حضور جميع الأعضاء
١٦ أبريل ٢٠٢٥	حضور جميع الأعضاء
٤ يونيو ٢٠٢٥	حضور جميع الأعضاء
٢٣ يوليو ٢٠٢٥	غياب عضو واحد
٢٢ أكتوبر ٢٠٢٥	حضور جميع الأعضاء
٩ ديسمبر ٢٠٢٥	غياب عضو واحد

اللجنة التنفيذية - الاجتماعات والحضور

تاريخ اجتماع اللجنة	الحضور
١٦ أبريل ٢٠٢٥	حضور جميع الأعضاء
٩ ديسمبر ٢٠٢٥	حضور جميع الأعضاء

لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة - الاجتماعات والحضور

تاريخ اجتماع اللجنة	الحضور
٢٦ يناير ٢٠٢٥	حضور جميع الأعضاء
٤، يونيو ٢٠٢٥	حضور جميع الأعضاء
٢٣ يوليو ٢٠٢٥	غياب عضو واحد

إيضاح بشأن انتقال السلطة إلى مجلس الإدارة الجديد في فبراير ٢٠٢٥

أُعيد تشكيل مجلس إدارة بنك لِشا ولجانه عقب اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد بتاريخ 24 فبراير 2025، والذي تم خلاله انتخاب مجلس إدارة جديد لمدة ثلاث (3) سنوات.

وقد عُقدت الاجتماعات التي سبقت اجتماع الجمعية العامة العادية، بما في ذلك الاجتماعات المنعقدة في يناير 2025، في ظل تفويض وتشكيل المجلس واللجان السابقين. وبناءً عليه، فإن بعض الأعضاء الذين تم انتخابهم لاحقًا ضمن المجلس الجديد لم يحضروا تلك الاجتماعات السابقة، لعدم كونهم أعضاء في المجلس في ذلك الوقت، في حين شارك بعض أعضاء المجلس السابق في الاجتماعات المنعقدة قبل انتهاء مدة عضويتهم.

ولأغراض الشفافية والوضوح، ووفقًا لأفضل ممارسات إعداد تقارير الحوكمة المؤسسية، فإن بيانات الحضور المعروضة أعلاه تقتصر حصريًا على الاجتماعات المنعقدة خلال مدة المجلس المنتخب حديثًا.

القرارات الجوهرية التي صدرت عن مجلس الإدارة خلال عام 2025 وتم الإفصاح عنها للسوق

خلال عام ٢٠٢٥، وافق مجلس الإدارة وأشرف على عدد من المبادرات الاستراتيجية والاستثمارية الجوهرية، والتي تم الإفصاح عنها للسوق وفقًا لمتطلبات الإفصاح المعتمدة لدى بورصة قطر. وقد عكست هذه المسائل التنفيذ المستمر لاستراتيجية النمو لدى البنك، وتنويع محفظته الاستثمارية، وتوسّعه الجغرافي، وشملت، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- **التوسّع الاستراتيجي في المملكة العربية السعودية،** بما في ذلك تأسيس لِشا المالية، والحصول على الموافقات التنظيمية من هيئة السوق المالية السعودية لمباشرة أنشطة تقديم الاستشارات في الأوراق المالية، كخطوة أولى نحو تقديم نطاق أوسع من الخدمات الاستثمارية في السوق السعودي.
- **اعتماد وإنجاز عدد من صفقات الأصول الجوية الجوهرية،** بما في ذلك الاستحواذ على طائرات تجارية عريضة البدن من خلال هياكل متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما أسهم في توسيع وتنويع محفظة البنك الاستثمارية في قطاع الطيران.
- **اعتماد استثمارات عقارية جوهرية،** شملت الاستحواذ على أصول سكنية ومتعددة الاستخدامات داخل دولة قطر من خلال شركات تابعة مملوكة بالكامل، وذلك بما يتماشى مع استراتيجية البنك للاستثمار العقاري.
- **اعتماد سلسلة من الاستثمارات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في مجالات الملكية الخاصة،** والبنية التحتية، والطاقة، ومنصات الاستثمارات البديلة، تم تنفيذها بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال كيانات مُدارة من قبل بنك لِشا، دعمًا لخلق قيمة طويلة الأجل وتنويع المحفظة الاستثمارية.

وقد تمت مراجعة واعتماد جميع هذه المسائل وفقًا لإطار الحوكمة المعتمد لدى البنك، ومصفوفة الصلاحيات المفوّضة، وسياسات إدارة المخاطر، كما تم الإفصاح عنها للمساهمين والسوق بصورة دقيقة وفي الوقت المناسب وبأعلى درجات الشفافية.

٤,٦ الاستعانة بالخبرات والاستشارات الخارجية

يجوز لمجلس إدارة بنك لِشا ولكلٍ من لجانه، كلما دعت الحاجة، الاستعانة باستشارات مهنية مستقلة وعلى نفقة البنك، وذلك لدعم عملية اتخاذ القرار وتمكين المجلس ولجانه من أداء مسؤولياتهم على نحو فعّال.

٤,٧ مراجعة أداء مجلس الإدارة

عقب انتخاب عدد من الأعضاء الجدد في مجلس الإدارة خلال عام 2025، يواصل مجلس إدارة بنك لِشا التزامه بتطبيق أعلى معايير المساءلة والحوكمة. ويعمل المجلس وفق سياسة تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه المعتمدة، والتي تحدد الإطار المنهجي لتقييم فعالية المجلس في الاضطلاع بأدواره ومسؤولياته وتحقيق المساءلة تجاه أصحاب المصلحة.

وقد أرسى المجلس عملية تقييم أداء مستمرة لتقييم كفاءة مجلس الإدارة، ولجانه، وأداء الأعضاء بشكل فردي. وخلال عام ٢٠٢٥، استكمل جميع أعضاء المجلس تقييمًا ذاتيًا سنويًا شمل تقييم ما يلي:

- **مستوى الإسهام والتفاعل** ضمن المجلس ولجانه؛
- **جودة المخرجات** وفعالية عملية اتخاذ القرار؛
- **مدى الإلمام بالأدوار** والمسؤوليات الموكلة إليهم.

كما شمل التقييم آراء الأعضاء بشأن هيكل المجلس ولجانه وآليات عملها وديناميكيتها، إضافة إلى تقييم مدى وضوح الأدوار والمسؤوليات.

النتائج والإجراءات الرئيسية:

- تم عرض نتائج التقييمات على مجلس الإدارة بكامل تشكيله.
- سيتم التعامل مع أي ملاحظات أو مسائل تم رصدها خلال التقييم من خلال إجراءات متابعة مناسبة.

وإضافة إلى ذلك، أجرى مجلس الإدارة تقييمًا سنويًا لأداء الإدارة التنفيذية عن عام 2025، حيث أظهرت نتائج التقييم استمرار الرضى عن أداء فريق الإدارة التنفيذية.

المراجعة وإعداد التقارير:

قامت لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة بمراجعة نتائج جميع تقييمات الأداء، ورفعت خلاصاتها إلى مجلس الإدارة. وعقب ذلك، قيّم مجلس الإدارة أداءه العام وأداء لجانه الفرعية وفقًا لمتطلبات نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. وقد خلص التقييم إلى أن مجلس الإدارة ولجانه يجسّدون بنجاح ثقافة بنك لِشا وقيمه ومعايير الحوكمة المعتمدة لديه، بما يضمن التوافق مع الأهداف الاستراتيجية للبنك والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة.

٤.٨ التطوير والتعلم

تضمن سياسة التعريف والتدريب لأعضاء مجلس الإدارة المعتمدة لدى بنك لِشا، والمبيّنة في دليل الحوكمة، خضوع أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء لجان المجلس لبرنامج تعريفي شامل، بما في ذلك التدريب على مكافحة غسل الأموال، وبرامج تعريفية خاصة بالأعضاء الجدد، إلى جانب إتاحة فرص مستمرة للتدريب والتطوير.

وتهدف هذه السياسة إلى تزويد الأعضاء بالمهارات والمعارف اللازمة للقيام بأدوارهم ومسؤولياتهم على نحو فعّال، كما تدعم التعلّم المستمر من خلال برامج تطوير مخصّصة تعالج الاتجاهات الناشئة، وممارسات الحوكمة، والأولويات الاستراتيجية.

ويؤكد البنك التزامه بترسيخ ثقافة التحسين المستمر وبناء القدرات، بما يمكّن مجلس الإدارة ولجانه من التكيّف بسلاسة مع تطوّر بيئة الأعمال ومعايير الحوكمة المتغيرة.

٤.٩ حظر الجمع بين المناصب

يطبّق بنك لِشا ضوابط حوكمة صارمة لضمان عدم جمع أعضاء مجلس الإدارة بين مناصب قد تؤدي إلى المساس بالاستقلالية، أو نشوء تعارض مصالح، أو مخالفة متطلبات الحوكمة المعمول بها.

وتماشيًا مع نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والقوانين ذات الصلة، يلتزم البنك بالحصول على تأكيدات من كل عضو مجلس إدارة تفيد بالامتثال للقواعد المنظمة لحظر الجمع بين مناصب معيّنة. وضمن إطار الحوكمة المعتمد لدى البنك، يقدّم جميع أعضاء مجلس الإدارة إقرارات خطية سنوية يؤكدون بموجبها أنهم لا يشغلون، ولن يشغلوا، أي مناصب يُحظر الجمع بينها وفقًا للتشريعات المعمول بها.

ويتم حفظ هذه الإقرارات لدى أمين سر مجلس الإدارة ضمن سجلات الحوكمة الخاصة بالبنك، كما تتم مراجعتها في إطار الإشراف المستمر للمجلس على شؤون الحوكمة.

وإضافة إلى ذلك، تحدد سياسة ترشيح أعضاء مجلس الإدارة المعتمدة لدى البنك متطلبات الأهلية للمرشحين، بما في ذلك الالتزام بالقيود المفروضة على الجمع بين المناصب. ويُشترط على المرشحين المحتملين تقديم إقرار وتعهد خطي بعدم الجمع بين المناصب المحظورة، كشرط أساسي للنظر في ترشيحهم من قبل الجمعية العامة.

ومن خلال هذه التدابير، يسعى البنك إلى صون استقلالية مجلس الإدارة، وتعزيز سلامة الرأي، وضمان الالتزام بأعلى معايير الحوكمة المؤسسية.

٤,١٠ الفصل بين الصلاحيات

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على إطار الحوكمة والإدارة في البنك، وضمان وجود فصل واضح وفعّال بين صلاحيات مجلس الإدارة، ولجانه، والإدارة التنفيذية.

ويقوم مجلس الإدارة بتعيين الرئيس التنفيذي واعتماد الهيكل التنظيمي للبنك. ويتولى الرئيس التنفيذي مسؤولية الإدارة اليومية للبنك وتنفيذ الاستراتيجية المعتمدة من مجلس الإدارة، ويرفع تقاريره مباشرة إلى المجلس بشأن المسائل التشغيلية والمالية والاستراتيجية.

وتعمل الإدارة التنفيذية ضمن هيكل حوكمة محدد، مدعوم بلجان إدارية ذات أدوار ومسؤوليات محددة بوضوح، بما يسهّل اتخاذ القرارات التشغيلية بفعالية، مع بقائها خاضعة لإشراف وسلطة مجلس الإدارة.

ودعمًا للفصل المناسب بين الصلاحيات وتجنّب تركّز السلطة، اعتمد مجلس الإدارة سياسة ومصفوفة تفويض الصلاحيات، والتي تحدد حدود اتخاذ القرار وتوزيع الصلاحيات عبر مختلف المستويات التنظيمية، بما يضمن ما يلي:

- احتفاظ مجلس الإدارة بمسؤوليات التوجّه الاستراتيجي والإشراف والمسائل المحفوظة له؛
- تمكين الإدارة التنفيذية من إدارة العمليات ضمن الحدود المعتمدة؛
- تنفيذ عمليات اتخاذ القرار بصورة منضبطة وشفافة وقابلة للمساءلة.

ويضمن هذا الإطار بقاء وظائف مجلس الإدارة منفصلة عن وظائف الإدارة التنفيذية، وممارسة مسؤوليات الحوكمة والتشغيل باستقلالية، بما يتوافق للقوانين المعمول بها والنظام الأساسي للبنك.

٤,١١ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

لا يُصنّف أي من أعضاء مجلس الإدارة كأعضاء تنفيذيين. وبناءً عليه، لا تُدفع أي أتعاب أو مكافآت مقابل خدمات تنفيذية. كما أن أي عضو مجلس إدارة قد يقدّم خدمات للبنك بصفة أخرى لا يتقاضى أي تعويض إضافي عن تلك الخدمات.

وقد اعتمد بنك لِشا سياسة مكافآت مجلس الإدارة التي تحدد المبادئ والمنهجية الخاصة بتحديد مكافآت الأعضاء، وتخضع هذه السياسة لاعتماد الجمعية العامة العادية، ويتم تنفيذها وفقًا للقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها.

وخلال عام ٢٠٢٥، اعتمد مجلس الإدارة مكافآت أعضائه وفقًا للنظام الأساسي للبنك ومتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، مع الأخذ في الاعتبار أداء البنك وأداء مجلس الإدارة خلال السنة المالية ذات الصلة. وبلغ إجمالي مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المعتمدة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مبلغ ٤,٧٥ مليون ريال قطري.

٤,١٢ النزاهة وتعارض المصالح والتداول بناءً على معلومات داخلية

يُحظر على أعضاء مجلس الإدارة وموظفي بنك لِشا، أثناء تأدية مهامهم، طلب أو قبول أو عرض أو تقديم أي مدفوعات أو منافع أو مزايا أخرى إلى أو من أطراف ثالثة من شأنها التأثير، أو الظهور بمظهر التأثير، على الأداء المحايد لمسؤولياتهم، أو التي قد تؤدي إلى تحقيق منفعة غير مشروعة.

ويتعين على أعضاء مجلس الإدارة التصرف في جميع الأوقات بما يخدم المصلحة الفضلى للبنك، وممارسة واجباتهم بنزاهة واستقلالية وولاء. ولا يجوز لأي عضو مجلس إدارة السعي لتحقيق مصالح شخصية أثناء أداء مهامه، أو استغلال الفرص المؤسسية العائدة للبنك لتحقيق مكاسب شخصية.

كما يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بالحفاظ على سرية المعلومات الداخلية، والامتناع عن استخدامها أو الإفصاح عنها إلا وفقًا للقوانين المعمول بها، ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية، وسياسات الإفصاح المعتمدة لدى البنك.

ويُحظر على جميع أعضاء مجلس الإدارة، وأعضاء الإدارة التنفيذية، وغيرهم من الأشخاص الذين لديهم إمكانية الوصول إلى معلومات داخلية، التداول في أسهم البنك خلال فترات الحظر، وذلك وفقًا لقواعد بورصة قطر وأحكام المادة (١١١) من قواعد إدراج هيئة قطر للأسواق المالية.

وإضافة إلى ذلك، يلتزم جميع أعضاء مجلس الإدارة بتقديم إقرار سنوي بالاستقلالية وتعارض المصالح، يؤكدون فيه عدم علمهم بوجود أي تعارض مصالح فعلي أو محتمل مع البنك. كما يُطلب من أعضاء المجلس الإفصاح عن أي تداول في أوراق البنك المالية تم خلال سنة التقرير، وأي إفصاحات أخرى مطلوبة بموجب القوانين واللوائح المعمول بها.

وخلال عام ٢٠٢٥، ووفقًا لممارسات الحوكمة المعتمدة، استكمل جميع أعضاء مجلس الإدارة القائمين، وأي أعضاء تم انتخابهم أو تعيينهم خلال العام، تقديم إقرارات الاستقلالية وتعارض المصالح على النحو الواجب، ويتم الاحتفاظ بهذه الإقرارات من قبل أمين سر الشركة ضمن سجلات الحوكمة المؤسسية الخاصة بالبنك.

٤,١٣ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

خلال عام ٢٠٢٥، حرص مجلس الإدارة على ضمان الامتثال المستمر لسياسة وإجراءات المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة المعتمدة لدى البنك، والتي تحدد المبادئ والضوابط وآليات الموافقة المنظمة لتحديد ومراجعة واعتماد والإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي ينفذها بنك لِشا.

وطوال العام، التزم أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولون المعنيون بالمتطلبات المعمول بها فيما يتعلق بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة. وقد أُجريت جميع هذه المعاملات وفق شروط تجارية عادلة وعلى أساس التعامل بالمثل، وتمت مراجعتها واعتمادها وفقًا لإطار الحوكمة المعتمد لدى البنك، والإفصاح عنها بما يتماشى مع القوانين واللوائح المعمول بها.

ووفقًا لمعايير التقارير المالية الدولية ومتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية، تتضمن البيانات المالية المدققة للبنك إيضاحًا مستقلًا بشأن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، يبيّن طبيعة هذه المعاملات وحجمها والأرصدة القائمة المتعلقة بالمعاملات الجوهرية، حيثما ينطبق ذلك.

ويُعرض فيما يلي ملخص لأبرز المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي نفذها البنك خلال العام:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥		
	الشركات التابعة	أخرى*	الإجمالي
أ) بيان المركز المالي الموحد			
الأصول التمويلية	-	49.038	49.038
الأصول الأخرى	-	9.100	9.100
أرصدة العملاء	-	43,250	43,250
التزامات محتفظ بها لغرض البيع	13.723	-	13.723
ب) بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية			
الإيرادات من الأصول التمويلية	-	1.661	1.661
مخصص خسائر انخفاض قيمة الأصول التمويلية	-	3	3
النفقات التشغيلية الأخرى	-	(1.789)	(1.789)
ت) الصكوك خارج الميزانية العمومية			
الأصول الخاضعة للإدارة	-	290.041	290.041

* تشمل الأطراف الأخرى ذات العلاقة الأطراف التابعة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا.

٤,١٤ دور مجلس الإدارة وصلاحياته ومسؤولياته

اعتمد مجلس الإدارة لائحة مجلس الإدارة التي تحدد أدواره ومسؤولياته بما يتوافق مع النظام الأساسي للبنك والقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها.

ومع مراعاة المسائل المحفوظة للجمعية العامة بموجب النظام الأساسي والقوانين ذات الصلة، يتولى مجلس الإدارة توجيه البنك والإشراف عليه، ويتمتع بالصلاحيات اللازمة لإدارة شؤون البنك وتحقيق أهدافه. وفي هذا الإطار، يضطلع مجلس الإدارة بتوفير التوجّه الاستراتيجي، والإشراف على الأداء، وضمان وجود ترتيبات فعّالة للحوكمة والرقابة والامتثال على مستوى البنك ككل.

وعلى وجه الخصوص، تشمل مسؤوليات مجلس الإدارة ما يلي:

الحوكمة والإشراف والرقابة الداخلية

- اعتماد إطار الحوكمة المعتمد لدى البنك، بما في ذلك السياسات والإجراءات الرئيسية ذات الصلة، والإشراف عليه، وضمان وجود ترتيبات مناسبة للرقابة الداخلية والامتثال.
- تشكيل لجان مجلس الإدارة، واعتماد اختصاصاتها ولوائح عملها، والإشراف على فاعليتها، بما في ذلك ضمان رفع مخرجات وتوصيات اللجان إلى المجلس ومتابعة تنفيذها.

الاستراتيجية والأداء

- اعتماد التوجه الاستراتيجي للبنك ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية من خلال التقارير الدورية والإشراف المستمر.
- مراجعة ومتابعة الأداء المالي للبنك ومعلومات الإدارة الرئيسية، لضمان التوافق مع الأهداف والخطط المعتمدة.

إدارة المخاطر

- اعتماد ومتابعة إطار إدارة المخاطر لدى البنك، بما في ذلك استراتيجية المخاطر، ومستوى تقبّل المخاطر، والسياسات الرئيسية ذات الصلة.
- الإشراف على قيام الإدارة التنفيذية بتطبيق نظم وضوابط وتقارير فعّالة لإدارة المخاطر.

رأس المال والرقابة المالية

- الإشراف على هيكل رأس المال لدى البنك، ومراجعة النفقات الرأسمالية الجوهرية، والعمليات الاستثمارية أو الاستحواذات المهمة، وذلك وفقًا لإطار الحوكمة المعتمد ومتطلبات الموافقة ذات الصلة.
- مراجعة التقارير المالية الدورية ومتابعة الأداء مقارنةً بالميزانيات والأهداف المالية.

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وتعارض المصالح

- ضمان اعتماد البنك وتطبيقه للقواعد والإجراءات المنظمة للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وفقًا للنظام الأساسي ومتطلبات نظام الحوكمة المعمول بها.
- الإشراف على إدارة حالات تعارض المصالح على مستوى مجلس الإدارة، بما في ذلك التأكد من إفصاح الأعضاء عن أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، وامتناعهم عن التصويت في المسائل التي ينشأ فيها تعارض مصالح، وذلك وفقًا للنظام الأساسي ومتطلبات الحوكمة ذات الصلة.

إجراءات المجلس واتخاذ القرارات

- ضمان دعوة اجتماعات مجلس الإدارة وعقدها وفقًا لأحكام النظام الأساسي، بما في ذلك متطلبات النصاب والتصويت.
- ضمان توثيق مداولات المجلس وقراراته على النحو المناسب، بما في ذلك تسجيل أي اعتراضات أو آراء مخالفة في محاضر الاجتماعات عند الاقتضاء.

الإشراف على الإدارة العليا والتفويض

- تعيين أمين سر الشركة/مجلس الإدارة، وضمان قيامه بالمهام المحددة في لائحة مجلس الإدارة ومتطلبات الحوكمة المعمول بها.
- اعتماد تعيين ومكافآت كبار التنفيذيين، والإشراف على إطار المكافآت والحوافز الشامل لدى البنك، وفقًا لمتطلبات الحوكمة ذات الصلة.
- اعتماد إطار تفويض مناسب، بما في ذلك مصفوفة تفويض الصلاحيات، لدعم الإدارة الفعّالة مع الحفاظ على إشراف المجلس على المسائل الجوهرية والمحفوظة له.

التواصل مع المساهمين وإعداد التقارير

- اعتماد الترتيبات الخاصة بانعقاد الجمعية العامة العادية وغيرها من اجتماعات المساهمين، وضمان تزويد المساهمين بمعلومات كافية وشفافة.
- التوصية إلى الجمعية العامة باعتماد التقرير السنوي والبيانات المالية المدققة، وأي مسائل أخرى تتطلب موافقة المساهمين وفقًا للنظام الأساسي والقوانين المعمول بها.
- اقتراح أو التوصية، بحسب الأحوال، بتعيين المدققين الخارجيين وغيرها من القرارات، وفقًا للنظام الأساسي والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة.

سياسة توزيع الأرباح

- اعتماد سياسة توزيع الأرباح الخاصة بالبنك، وعند الاقتضاء، التوصية بمقترحات توزيع الأرباح إلى الجمعية العامة، وذلك وفقًا لأحكام النظام الأساسي والقوانين المعمول بها.

الامتثال وإعداد التقارير

- اعتماد السياسات المطلوبة بموجب متطلبات نظام الحوكمة والقوانين ذات الصلة، والإشراف على الالتزام بالواجبات النظامية والتنظيمية.
- مراجعة التقارير المقدمة من الإدارة بشأن المسائل الجوهرية، بما في ذلك، عند الاقتضاء: المراسلات التنظيمية، والموارد البشرية، والدعاوى والمطالبات القضائية، والتأمين، وحالات الاحتيال وسوء السلوك، والامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال والعقوبات، واستمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث، وعلاقات المستثمرين والاتصالات العامة، والمسؤولية الاجتماعية، وأنظمة وتقنية المعلومات، وضوابط التداول بناءً على معلومات داخلية، وترتيبات الإبلاغ عن المخالفات.

فعالية مجلس الإدارة

- مراجعة واعتماد محاضر اجتماعات مجلس الإدارة، وضمان التوثيق المناسب لقرارات المجلس.
- إجراء تقييمات دورية لأداء وفعالية مجلس الإدارة ولجانه وأعضائه بشكل فردي، وذلك وفقًا لإطار الحوكمة المعتمد لدى البنك.

مسؤوليات أخرى

- القيام بأي مسؤوليات أخرى مناطة بمجلس الإدارة بموجب النظام الأساسي والقوانين واللوائح المعمول بها.

٤،١٥ التزامات أعضاء مجلس الإدارة ومسؤولياتهم

يتعيّن على أعضاء مجلس الإدارة أداء مهامهم وفقًا لأحكام النظام الأساسي للبنك، ولائحة مجلس الإدارة، والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها، وأن يتصرفوا بنزاهة وعناية واجبة وحُسن تقدير مستقل، وبما يخدم المصلحة الفضلى للبنك.

وتشمل التزاماتهم الرئيسية ما يلي:

واجب الولاء وحسن استعمال الصلاحيات

- التصرف بأمانة وبحسن نية وبما يحقق المصلحة الفضلى للبنك، وممارسة الصلاحيات للأغراض المشروعة والمحددة لها.

الكفاءة والعناية

- المحافظة على المهارات والخبرة والمعرفة اللازمة للإسهام بفاعلية في مداولات مجلس الإدارة، والإشراف على أنشطة البنك.

السرية والسلوك الأخلاقي

- احترام السرية والتعامل المسؤول مع المعلومات، بما في ذلك الالتزام بالمتطلبات المعمول بها المتعلقة بسلوكيات السوق والإفصاح.

تعارض المصالح

- الإفصاح عن أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة قد تتعارض، أو يُحتمل أن تتعارض، مع الأداء السليم للواجبات.
- الامتناع عن التصويت على المسائل المعروضة على مجلس الإدارة في حال وجود تعارض مصالح مباشر أو غير مباشر، وذلك وفقًا لأحكام النظام الأساسي (مع الإشارة إلى أن النظام الأساسي ينص على جواز احتساب العضو ضمن النصاب القانوني رغم وجود التعارض).

المشاركة والحضور

- الاستعداد لاجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العامة، وحضورها، والمشاركة الفعّالة فيها، بما يسهم في اتخاذ قرارات مستنيرة وطرح آراء بنّاءة.

النزاهة والملاءمة

- الالتزام بمعايير النزاهة والسلوك بما يتوافق مع متطلبات الأهلية والحوكمة المعمول بها.

٥. اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

أنشأ مجلس إدارة بنك لِشا ثلاث (٣) لجان فرعية لمساندة المجلس في الاضطلاع بمهامه ومسؤولياته على نحو فعّال، وتمكينه من ممارسة إشراف أكثر تفصيلًا على المجالات الرئيسية للحوكمة والعمليات. وقد اعتمد مجلس الإدارة إنشاء هذه اللجان، إلى جانب لوائح عملها واختصاصاتها، والتي تحدد أدوارها وصلاحياتها ومسؤولياتها.

ويظهر النطاق الكامل لمهام ووظائف كل لجنة من لجان مجلس الإدارة في لوائح العمل الخاصة بها.

وعقب انتخاب أعضاء جدد في مجلس الإدارة في فبراير ٢٠٢٥، اعتمد مجلس الإدارة قرارًا بتعديل تشكيل كل لجنة من لجان المجلس. وقد أُجريت هذه التعديلات وفقًا لمتطلبات العضوية ومعايير الأهلية المنصوص عليها في لوائح العمل الخاصة بكل لجنة، بما يضمن الاستمرار في الامتثال لمعايير الحوكمة المعمول بها وأفضل الممارسات.

٥,١ لجنة التدقيق وإدارة المخاطر و الالتزام

تتولى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام المسؤوليات التالية:

المسؤوليات الإشرافية:

- الإشراف على مدى الامتثال للإجراءات والسياسات المعتمدة بشأن إعداد ونشر التقارير المالية وأي معلومات مالية أخرى.
- الإشراف على آليات الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات والتدقيق.
- التأكد من إعداد البيانات المالية الموحدة نصف السنوية والفصلية وفقًا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير المحاسبية الدولية (IAS)، وبما يتوافق مع معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- مراجعة السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية للبنك والتعليق عليها وتقديم توصيات للمجلس في هذا الصدد، ومراجعة تعاملات الشركة مع الأطراف المعنية، وضمان امتثال هذه التعاملات للضوابط ذات الصلة.
- إجراء تحقيقات في مسائل الرقابة المالية وأنظمة الضبط المالي بناءً على طلب مجلس الإدارة.
- الإشراف على دقة التقارير المالية وصحتها وإعداد التقارير المالية التي ينبغي تقديمها إلى الجمعية العامة.
- مراجعة تقارير مدققي الحسابات الخارجيين، والتأكد من امتثال أعمال التدقيق للمعايير الدولية للتدقيق، وبما يتوافق مع المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بمدققي الحسابات الخارجيين

- الاجتماع مع مدققي الحسابات الخارجيين مرة واحدة على الأقل في السنة لمناقشة القضايا وطرح الأسئلة والتماس آراء مدققي الحسابات الخارجيين.
- التنسيق بين إدارة التدقيق الداخلي ومدققي الحسابات الخارجيين
- التأكد من حصول مدقق الحسابات الخارجي على المعلومات والتوضيحات التي يطلبها من الإدارة العليا بشأن سجلات المحاسبة أو الحسابات المالية أو أنظمة الرقابة.
- ضمان حصول مدقق الحسابات الخارجي على ردود فورية بشأن الاستفسارات والمسائل الواردة في رسائل أو تقارير مدقق الحسابات الخارجي.
- إجراء مناقشة مع مدقق الحسابات الخارجي والإدارة التنفيذية العليا بشأن سياسة المخاطر، لا سيما مدى ملاءمة الميزانيات والقرارات والتقديرات المحاسبية، وعرض النتائج على مجلس الإدارة لمراجعتها.
- تحديد إجراءات اختيار مدققي الحسابات الخارجيين والتعاقد معهم وترشيحهم لموافقة الجمعية العمومية، بالإضافة إلى ضمان استقلاليتهم أثناء أداء عملهم.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بالضوابط الداخلية

- إعداد ووضع نظام فعال للرقابة الداخلية وعرضه على مجلس الإدارة للموافقة عليه وإجراء عمليات تدقيق دورية عند الضرورة.
- تنسيق الاتصالات بين المجلس والإدارة فيما يتعلق بالضوابط الداخلية للبنك.
- تنفيذ مهام المجلس فيما يتعلق بالضوابط الداخلية للبنك.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بالتدقيق الداخلي

- الموافقة على القرارات المتعلقة بتعيين أو استبعاد رئيس التدقيق الداخلي.
- الموافقة على ميثاق وسياسة التدقيق الداخلي وخطة التدقيق السنوية.
- استعراض ميزانية إدارة التدقيق الداخلي وخطة الموارد والأنشطة والهيكل التنظيمي، بالتنسيق مع رئيس إدارة التدقيق الداخلي.
- استعراض أداء رئيس إدارة التدقيق الداخلي بالتعاون مع لجنة الترشيحات والمكافآت.
- استلام تقارير ربع سنوية من مدير التدقيق الداخلي حول أنشطة التدقيق ونتائجه.
- استعراض فعالية إدارة التدقيق الداخلي، بما في ذلك مدى الامتثال لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة بالتدقيق الداخلي، وتلقي تقارير دورية من رئيس إدارة التدقيق الداخلي حول مدى امتثال مختلف الإدارات في البنك بالسياسات الداخلية والمتطلبات التنظيمية

واجبات اللجنة في ما يتعلق بإدارة المخاطر

- مراجعة أنظمة إدارة المخاطر.
- وضع سياسات البنك المتعلقة بإدارة المخاطر ومراجعتها بانتظام.
- الإشراف على برامج التدريب على إدارة المخاطر التي يعدها البنك للموظفين.
- إعداد وتقديم تقارير دورية عن فعالية إدارة المخاطر إلى مجلس الإدارة.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بمتابعة الامتثال

- الحصول على تقارير منتظمة من إدارة متابعة الامتثال فيما يتعلق بالمسائل القانونية والحوكمة والمتطلبات التنظيمية ومسائل الامتثال.
- مراجعة الشكاوى المقدمة من الموظفين والأطراف الأخرى بموجب مدونة قواعد السلوك ومراقبة الإجراءات المتخذة لمعالجتها.
- مراجعة نتائج التحقيقات التي تجريها الإدارة ومتابعة أي حالات عدم امتثال.
- مراجعة نتائج أي عمليات تفتيش تقوم بها الهيئات التنظيمية وأي ملاحظات واردة في تقارير التدقيق الداخلي.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بالإبلاغ عن المخالفات

- متابعة تنفيذ سياسة الإبلاغ عن المخالفات.
- وضع آليات لقياس الأداء، بما يشمل عدد الشكاوى الواردة، وعدد التحقيقات المنفذة، والمدة الزمنية اللازمة لمعالجة الشكاوى، والإجراءات التصحيحية المتخذة.
- تلقي جميع البلاغات الواردة من المبلّغين عن المخالفات، وضمان إثارة ومعالجة القضايا الجوهرية على النحو المناسب.

٥,٢ لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة

تتولى لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة تحديد واختيار والتوصية بالمرشحين للتعيين أو إعادة الترشيح لعضوية مجلس الإدارة، لعرضهم على الجمعية العامة لانتخابهم، كما ترشّح من تراه مناسبًا لشغل أي وظيفة من وظائف الإدارة التنفيذية العليا.

المسؤوليات الرئيسية التي تقع على عاتق اللجنة هي كما يلي:

- تطوير سياسة الترشيح لعضوية مجلس الإدارة ورفعها لاعتماد الجمعية العامة العادية، بما تتضمنه من إجراءات رسمية وصارمة وشفافة لاختيار المرشحين.
- التأكد من إجراء عملية ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة وفقاً للسياسة التي وضعها البنك ونظامه الأساسي والقوانين المعمول بها وأنظمة الحوكمة المرعية الإجراء، مع مراعاة معايير الكفاءة والملاءمة المعتمدة لترشيح أعضاء مجلس الإدارة.
- تقييم استقلالية أعضاء مجلس الإدارة المستقلين غير التنفيذيين، على أساس سنوي على الأقل، من خلال مراعاة المصالح التي يفصح عنها كل عضو والمعلومات الأخرى ذات الصلة.
- توصية مجلس الإدارة بالموافقة على تعيين المناصب تنفيذية رئيسية، بالإضافة إلى تعيين رئيس التدقيق الداخلي ورئيس متابعة الامتثال.
- التنسيق بشكل فعّال مع الإدارات ذات الصلة بالبنك لمراجعة الحاجة إلى استخدام مناصب تنفيذية في الوظائف الأساسية.
- وضع خطط التعاقب الوظيفي لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة
- التوصية لمجلس الإدارة بسياسة المكافآت السنوية للبنك، بما في ذلك المكافآت المقررة لرئيس مجلس الإدارة، والأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين والمستقلين.
- وضع أسس منح البدلات والحوافز في البنك ووضع سياسة الأجور الخاصة بالإدارة التنفيذية وعرضها على المجلس للموافقة عليها.
- ضمان تحديد مجموعات الأجور بمستويات تستقطب المواهب وتحتفظ بها، مع مراعاة مستوى المسؤوليات ونطاق المهام، فضلًا عن أداء البنك على المدى الطويل.
- مراجعة أداء المجلس ولجان المجلس على أساس سنوي بدعم من أمين سرّ الشركة، وتقديم تقرير بالنتائج إلى المجلس. ولهذه الغاية، فإن اللجنة مسؤولة عما يلي:
- إعداد وتقديم تقرير سنوي إلى المجلس يتضمن تحليلًا شاملًا لأداء المجلس.

٥,٣ اللجنة التنفيذية

تتمثل المهمة الأساسية للجنة التنفيذية في متابعة تنفيذ استراتيجية البنك والإشراف على الخطط الاستثمارية والتمويلية من خلال مراجعة الخطط والقرارات الاستراتيجية وعرضها على مجلس الإدارة من أجل تقييمها واعتمادها، بما في ذلك:

- الميزانيات السنوية وخطة الأعمال
- الإشراف على تنفيذ استراتيجية البنك ومراقبة الأداء المالي والتشغيلي والإداري للبنك بالمقارنة مع الخطط المعتمدة.
- استعراض أيّ مسألة عاجلة يرى رئيس المجلس أنها لا تسمح بالدعوة إلى عقد اجتماع عادي أو خاص للمجلس، فضلاً عن الموافقة على المعاملات وفقاً للصلاحيات المفوضة لها من قبل مجلس الإدارة، وإعداد تقرير ملخص بها ورفعه إلى المجلس لإطلاعه عليها والتصديق عليها خلال الاجتماع الذي يلي تاريخ الموافقات.
- شطب جزئي أو كامل للأصول بموجب الصلاحيات المفوضة لها من قبل المجلس، إن وجدت.
- مراقبة النفقات الرأسمالية والمصاريف الأخرى
- المسائل الجوهرية المتعلقة بالهيكل التنظيمي للبنك.
- أنشطة الخزينة وأداؤها.
- عمليات الاستحواذ والتخارج، وفق الصلاحيات المفوضة لها من قبل المجلس.
- خطط تنويع الاستثمار من حيث المنتجات والأسواق.
- خطط التعافي من الكوارث، واستمرارية الأعمال وإدارة الأزمات.
- مساعدة المجلس في تنسيق أداء الإدارة التنفيذية والمديرين العامين والإشراف عليه ورصده من خلال تقديم تقارير دورية إلى المجلس.
- تحليل وفحص فرص الاستثمار المحتملة ومراقبة تنفيذ الإدارة التنفيذية لمثل هذه الفرص الاستثمارية.

أهم القرارات الصادرة عن لجان مجلس الإدارة في عام ٢٠٢٥ هي:

اللجنة	التوصيات والمقررات الصادرة في عام ٢٠٢٥
لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام	• أوصت بالموافقة على البيانات المالية للبنك، وتقارير المراجع الخارجي حول البيانات المالية، بما في ذلك المخصصات، وشطب الديون، والتقييمات، ومعاملات الأطراف ذات الصلة؛ • أوصت بالموافقة على التقارير المقدمة من إدارات الرقابة الداخلية بما في ذلك التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر ومتابعة الامتثال ومكافحة غسل الأموال. • أوصت بالموافقة على السياسات الرئيسية لوظائف الرقابة، بما في ذلك سياسات الامتثال (ومكافحة غسل الأموال) وإدارة المخاطر. • أوصت بتعيين شركة كي بي أم جي لتقديم خدمات التدقيق الداخلي لعام ٢٠٢٥. • أوصت باعتماد التقرير السنوي، وتقرير الحوكمة، وتقرير الإدارة بشأن فعالية الرقابة الداخلية على التقارير المالية.
اللجنة التنفيذية	• راجعت وأوصت باعتماد الميزانية السنوية، وخطة الأعمال، والاستراتيجية، إلى جانب الشروح والمبررات الخاصة باعتمادها وأي تعديلات لاحقة عليها. • أوصت باعتماد صفقات البنك واستثماراته وسائر معاملاته المنفذة خلال عام ٢٠٢٥، وذلك وفق حدود الصلاحيات المحددة في مصفوفة تفويض الصلاحيات.
لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات	• أوصت باعتماد التقرير السنوي، وتقرير الحوكمة، وتقرير الإدارة بشأن فعالية الرقابة الداخلية على التقارير المالية. • أجرت مراجعة سنوية لأداء المجلس ولجان المجلس وأداء الإدارة التنفيذية في عام ٢٠٢٥. • أوصت باعتماد الهيكل التنظيمي للبنك. • أوصت باعتماد المسائل المتعلقة بترشيح أعضاء مجلس الإدارة.

٤/٥ هيئة الرقابة الشرعية

تُعد هيئة الرقابة الشرعية هيئة مستقلة عن مجلس الإدارة، وتقدّم المشورة والتوجيه لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية. وتسهم الهيئة في دعم البنك لضمان أن تتم أنشطته وأعماله ومنتجاته واستثماراته بما يتوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

ووفقًا للنظام الأساسي للبنك، تتكوّن هيئة الرقابة الشرعية من ما لا يقل عن ثلاثة (٣) أعضاء ولا يزيد على خمسة (٥) أعضاء. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، تألفت الهيئة من ثلاثة (٣) أعضاء، تم انتخاب أحدهم من قبل أعضاء الهيئة ليشغل منصب الرئيس. ويتم تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية من قبل مجلس الإدارة لمدة ثلاث (٣) سنوات قابلة للتجديد لمدد إضافية. ولا يشغل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية أي مناصب تنفيذية داخل البنك.

الاسم	الوظيفة	الحالة
الشيخ الدكتور وليد بن هادي	رئيس الهيئة	عضو مستقل غير تنفيذي
الشيخ الدكتور عبد العزيز خ ح أ القصار	عضو	عضو مستقل غير تنفيذي
الشيخ الدكتور محمد أهمين	عضو	عضو مستقل غير تنفيذي

الاجتماعات والأنشطة

خلال عام ٢٠٢٥، عقدت هيئة الرقابة الشرعية أربعة (٤) اجتماعات رسمية، حضرها جميع أعضائها. وبالإضافة إلى ذلك، تم التعامل مع ستة وعشرين (٢٦) موضوعًا من خلال الصلاحيات المفوّضة إلى رئيس هيئة الرقابة الشرعية، وذلك وفق ترتيبات الحوكمة المعتمدة لدى البنك.

وشملت المواضيع التي نظرت فيها هيئة الرقابة الشرعية خلال العام، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- تقديم المشورة والتوجيه الشرعي لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بشأن منتجات البنك وخدماته وأنشطته، بما يضمن الامتثال لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛
- إصدار الفتاوى والآراء والتوصيات الشرعية المتعلقة بالمنتجات والخدمات (بما في ذلك المنتجات الاستثمارية)، والوثائق القانونية، والمعاملات التي ينفذها البنك.

الإشراف وإعداد التقارير

تتولى هيئة الرقابة الشرعية الإشراف على أنشطة وظيفة الامتثال الشرعي داخل البنك، وتصدر تقريرًا سنويًا يوضح أعمالها ونتائجها عن السنة المالية ذات الصلة. ويُعرض التقرير السنوي لهيئة الرقابة الشرعية على المساهمين خلال اجتماع الجمعية العامة العادية. كما تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراجعة البيانات المالية للبنك من منظور الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية.

٦. الإدارة التنفيذية واللجان الإدارية

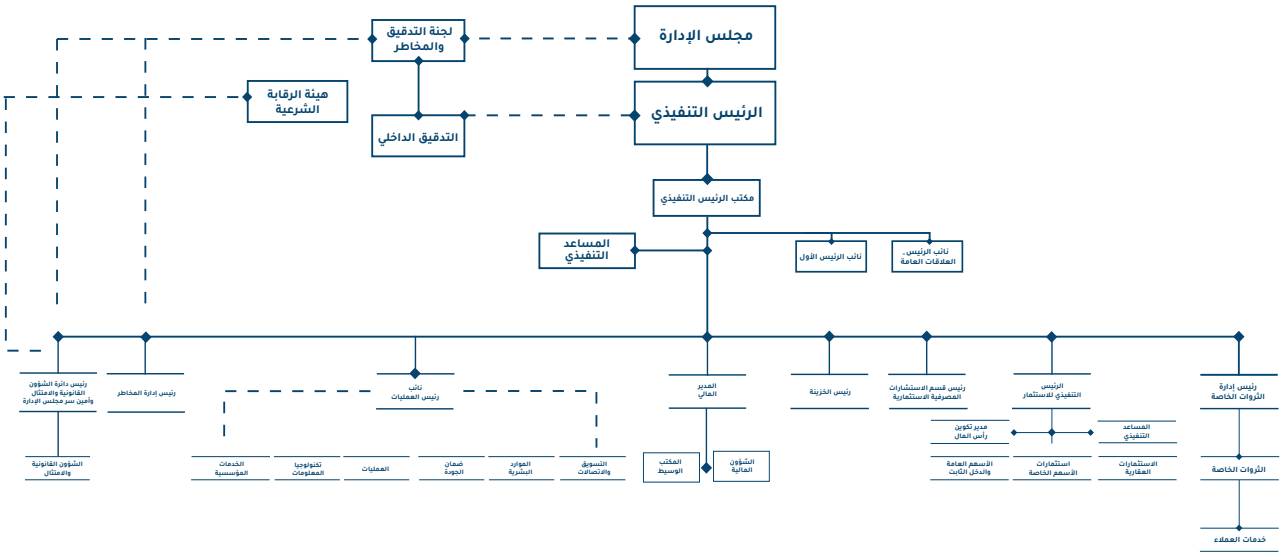

١- لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام التابعة لمجلس الإدارة
٢- اللجنة التنفيذية
٣- لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة

٦,١ لجان الإدارة

وافق مجلس إدارة بنك لِشا على تشكيل اللجان الإدارية التالية، والتي ترفع تقاريرها إلى الرئيس التنفيذي بشأن أنشطتها، على أن يقوم الرئيس التنفيذي بدوره برفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة بشأن سير أعمال البنك. ويبيّن نطاق صلاحيات ومسؤوليات كل لجنة في ميثاق الاختصاصات الخاص بها، والذي يشكّل جزءًا من دليل الحوكمة المعتمد لدى البنك:

لجنة الاستثمار

- مراجعة الفرص الاستثمارية والتوصية بها و/أو الموافقة عليها، بحسب الصلاحيات المفوضة.
- مراجعة أوضاع الاستثمارات القائمة.
- متابعة ومراجعة أداء محفظة الاستثمارات وأنشطة الاستثمار لدى البنك.

لجنة الائتمان

- الموافقة على طلبات الائتمان ضمن حدود الصلاحيات المفوضة لها، ومراجعة واعتماد وتنفيذ سياسات وإجراءات الائتمان المعتمدة لدى البنك.
- مراجعة جميع الصلاحيات الائتمانية المفوضة والتوصية بإجراء التعديلات اللازمة عليها ورفعها إلى مجلس الإدارة عند الاقتضاء.
- متابعة ومراجعة أداء محفظة الائتمان، ورفع التوصيات و/أو تصعيد مقترحات الائتمان إلى مجلس الإدارة لاتخاذ القرارات اللازمة بشأن مسائل مخاطر الائتمان التي تواجه البنك.

لجنة الأصول والخصوم

- تُعد لجنة الأصول والخصوم أعلى جهة لاتخاذ القرار على المستوى الإداري فيما يتعلق بإدارة تخصيص رأس المال، وتحديد استراتيجية إدارة الأصول والالتزامات، والإشراف على تنفيذها، بهدف تعظيم صافي الدخل على المديين القصير والطويل، ضمن حدود تحمّل المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، بما يشمل مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل الربح، ومخاطر رأس المال.
- ضمان مراقبة وتسعير مصادر تمويل البنك وإدارتها على نحو يحقق تعظيم الربحية وإدارة مخاطر السيولة ومعدل الربح، على أن تتولى إدارة الخزينة مسؤولية الإدارة اليومية للأصول والالتزامات.

لجنة حوكمة تكنولوجيا المعلومات

- مراقبة التوجه الاستراتيجي لإدارة تكنولوجيا المعلومات، بما يضمن توافقه مع الأهداف طويلة الأجل للبنك وفي إطار استراتيجيته المعتمدة.
- فهم المخاطر والضوابط المرتبطة باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات، وضمان تضمين آليات الحد من المخاطر ضمن عملية التنفيذ.
- مناقشة الحوادث التي وقعت خلال فترة التقرير، والتأكد من تنفيذ الإجراءات الوقائية المناسبة.
- متابعة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات، وضمان تلبية احتياجات الأعمال المتغيرة في ضوء الأهداف الاستراتيجية والوضع التنافسي للبنك.
- توفير الإشراف المالي على برامج تكنولوجيا المعلومات، عند الاقتضاء، بما في ذلك ضمان وجود إطار مناسب لاتخاذ قرارات الميزانية ومراجعة الاحتياجات المحتملة للموارد البشرية.

لجنة الأعمال الاستشارية

- إعداد وتعميم مذكرات لجنة الأعمال الاستشارية التي توضح التفويضات الاستشارية المقترحة، والشروط التجارية الرئيسية، والاعتبارات الاستراتيجية، لغرض المراجعة.
- مراجعة وتقييم التفويضات الاستشارية المحتملة، وصياغة التوصيات لفريق صفقات الأعمال الاستشارية، بما يشمل:
  - هياكل وأتعاب الرسوم المقترحة؛
  - نطاق العمل ومعايير التفويض؛
  - تحديد مخاطر السمعة وتعارض المصالح المحتملة وآليات الحد منها؛
  - تقديم التوجيه الاستراتيجي بشأن آليات تنفيذ الصفقات، بما في ذلك الجهات الاستثمارية المستهدفة ونهج السوق.
- الإشراف على الصفقات الاستشارية الجارية من خلال استلام ومراجعة تقارير دورية حول التفويضات الاستشارية النشطة وقيد الدراسة.

لجنة المناقصات

- مراجعة وتقييم العطاءات والمقترحات وفقًا لإجراءات المناقصات المعتمدة ومعايير التقييم المحددة.
- ضمان السرية التامة لجميع المعلومات المتعلقة بعمليات الطرح والتقييم.
- الإفصاح عن أي تعارض مصالح فعلي أو محتمل والتنحي عن المداولات واتخاذ القرار عند الاقتضاء، وفقًا لإطار تعارض المصالح المعتمد لدى البنك.
- طلب الإيضاحات اللازمة من مقدمي العطاءات، عند الحاجة، بما يدعم التقييم المتكامل دون الإخلال بمبادئ العدالة أو التنافسية.
- إعداد توصيات أو قرارات مسببّة استنادًا إلى نتائج التقييم الموثقة والمعايير المعتمدة.
- التصرف بما يحقق المصلحة الفضلى للبنك، وبما يضمن تحقيق القيمة مقابل المال، والنزاهة، والشفافية، وسلامة الحوكمة.

لجنة التقييم:

- الاشراف على عملية التقييم داخل المصرف لضمان الدقة والامتثال والمصداقية وفق معايير تنظيمية ومحاسبية معترف بها.
- تحديد القيمة العادلة للأوراق المالية التي يمتلكها البنك والتي لا يوجد لها تسعير مسبق.
- تحديد القيمة العادلة لأصول البنك التي لا يمكن حجزها على شكل أوراق مالية.
- مراقبة تطبيق البنك لسياسات التقييم المنبثقة عنه.

٦,٢ فريق الإدارة التنفيذية

في عام ٢٠٢٥، وافق مجلس الإدارة على عدد من التغييرات في تشكيل فريق الإدارة التنفيذية، شملت استقطاب قيادات تنفيذية جديدة تتمتع بخبرات وكفاءات متنوعة عبر قطاعات مختلفة، وذلك لدعم نمو أعمال البنك وتنفيذ استراتيجيته الطموحة.

محمد إسماعيل العمادي
الرئيس التنفيذي
تم تعيينه في ١١ يوليو ٢٠٢٤

يشغل محمد إسماعيل العمادي منصب الرئيس التنفيذي لبنك لِشا، ويتمتع بخبرة مصرفية واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من سبعة عشر (١٧) عامًا. وقد طوّر خبرته المهنية عبر عدد من مجالات العمل المصرفي، بما في ذلك الخدمات المصرفية للشركات، والتجزئة، والخدمات المصرفية الخاصة، والدولية، والاستثمارية.

وإلى جانب دوره كرئيس تنفيذي، يشغل محمد منصب رئيس مجلس إدارة شركة أوركس كورنيش للتطوير (شركة مساهمة عامة قطرية)، حيث يواصل إظهار قدراته القيادية الواسعة.

وقبل انضمامه إلى بنك لِشا، لعب محمد دور محوري بصفته الرئيس التنفيذي للأعمال للمجموعة في مصرف الريان، حيث كانت لقيادته وإسهاماته أثر بالغ في تحقيق نتائج متميزة. ويتمتع محمد بفهم عميق لقطاع الخدمات المصرفية، مكّنه من قيادة وتطوير مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات التي تركز على العملاء، بما أسهم في تعزيز نمو الأعمال ودعم التوسع الاقتصادي على المستوى الوطني.

وخلال مسيرته المهنية الحافلة، أظهر محمد التزامًا راسخًا، وكفاءة قيادية عالية، ورؤية ثاقبة لقطاع الخدمات المالية، ما أكسبه مكانة مرموقة واحترامًا واسعًا في الأوساط المالية.

إلى جانب إنجازاته المهنية، يتمتع محمد بخلفية تعليمية قوية، حيث يحمل درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال والمالية من جامعة جورج واشنطن في واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية. مما يعزز براعته المالية ونهجه الاستراتيجي في قيادة الأعمال.

جلين جونستون
الرئيس التنفيذي للاستثمار
تم تعيينه في عام ٢٠٢٤

جلين جونستون هو الرئيس التنفيذي للاستثمار في بنك لِشا، ويتمتّع بخبرة تزيد عن عشرين (٢٠) عاماً في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الاستثمارات. يُشرف جلين حالياً على أعمال الملكية الخاصة والاستثمارات العقارية وإدارة الثروات، بما في ذلك وظيفة الاستثمار العامة للبنك.

بدأ مسيرته المهنية في جولدمان ساكس في قسم الاستثمار المصرفي في سيدني، وانتقل بعد ذلك إلى لندن حيث شغل منصب المدير التنفيذي في قسم الاستثمار المصرفي في المملكة المتحدة. وتولى كذلك مناصب استثمارية رفيعة المستوى لدى وقف مؤسسة قطر وجهاز قطر للاستثمار.

يحمل جلين درجة بكالوريوس في التجارة مع مرتبة الشرف من جامعة ملبورن.

السيدة ثنوة النعيمي
رئيسة الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات
تم تعيينها في عام ٢٠١٤

تتمتع ثنوى بخبرة تزيد عن ٢٠ عامًا في مجال الخدمات المصرفية. انضمت إلى بنك لِشا في عام ٢٠١٤، وترأس حاليًا فريق الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات الذي يتولى إدارة الأعمال المصرفية الخاصة وقاعدة العملاء والاستثمار وإدارة الثروات والإشراف عليها.

تملك ثنوى معرفة وخبرة متعمّقة في فئة العملاء من أصحاب الثروات العالية جدًا وأصحاب الثروات العالية، والاستثمارات وإدارة الثروات، وقد تولت دورًا رائدًا في تأسيس أعمال الخدمات المصرفية الخاصة في بنك لِشا. وقبل انضمامها إلى البنك، شغلت منصب مديرة أولى في مصرف قطر الإسلامي لمدة ١٦ عامًا.

وهي تحمل درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة قطر، وقد حضرت العديد من الدورات في مجالات الخدمات المصرفية الخاصة، وغسل الأموال، وإدارة المحافظ، والاستثمار، وإدارة الثروات.

محمد توصيف مالك
الرئيس المالي
تم تعيينه في عام ٢٠٢٤

يشغل محمد توصيف مالك منصب الرئيس المالي لبنك لِشا، ويتولى الإشراف على العمليات والاستراتيجيات المالية للبنك. وتمتد خبرته المهنية في مجال التمويل لأكثر من ستة وعشرين (٢٦) عامًا، اكتسبها من خلال مسيرة مهنية حافلة في عدد من المؤسسات المالية المرموقة.

انطلقت مسيرته المهنية في شركة جراي ليسينج المحدودة في باكستان، أظهر خلالها نموّاً واعداً. ثم انتقل إلى بنك الفلاح المحدود، حيث تطوّر سريعاً وحصل على عدد من الترقيات، كانت حجر الأساس لخبرته المالية المميّزة. وانطلق بعد ذلك في رحلة مهنية مميّزة في مصرف الريان قطر استمرّت لمدة ١٥ عاماً، شغل خلالها مناصب مختلفة، وتُوّجت أخيراً بتولّيه منصب الرئيس المالي. وقبل انضمامه إلى بنك لِشا، تولّى محمد منصب مدير الاستثمارات في المكتب العائلي، حيث قدّم خلال هذه الفترة عدداً من المساهمات القيّمة.

وبصفته خرّيج جامعة هارفارد، فقد أكمل محمد بنجاح برنامج الإدارة العامة في كلية هارفارد للأعمال، الولايات المتحدة الأمريكية. وهو يحمل أيضاً درجة ماجستير في إدارة الأعمال في العلوم المالية والمصرفية من باكستان، إلى جانب عدد من الشهادات المهنية، من بينها دبلوم إعداد التقارير المالية الدولية (DipIFR) الصادر عن جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين، وشهادة التأهيل في التمويل الإسلامي.

فوليا بلاس
رئيسة إدارة المخاطر
تم تعيينها في عام ٢٠٢١

انضمت فوليا إلى بنك لِشا بصفتها رئيسة إدارة المخاطر في عام ٢٠٢١، وتتمتع بخبرة تزيد عن أربعة وعشرين (٢٤) عامًا في إدارة المخاطر المالية في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية عبر قطر والبحرين والكويت وتركيا. وقبل انضمامها إلى بنك لِشا، شغلت منصب العضو المنتدب والمسؤولة عن إدارة المخاطر في بنك فيرست إنرجي (First Energy Bank) في مملكة البحرين.

تحمل فوليا درجة الماجستير في إدارة المخاطر والتأمين من كلية كاس للأعمال في لندن، كما تابعت دراساتها العليا في الإدارة في جامعة ميدلسكس في لندن.

وهي حاصلة على درجة البكالوريوس في هندسة الرياضيات من جامعة إسطنبول التقنية، إضافة إلى شهادة مدير مخاطر مالية معتمد (FRM).

السيدة ريتا الحلو
رئيسة دائرة الشؤون القانونية والامتثال وأمينة سر مجلس الإدارة
تم تعيينها في عام ٢٠٢١

تشغل ريتا منصب رئيسة دائرة الشؤون القانونية والامتثال في بنك لِشا وأمينة سر مجلس الإدارة. وتتمتع بخبرة تزيد عن ثمانية عشر (١٨) عامًا في العمل القانوني والامتثال لدى شركات خاصة ومدرجة، مع تركيز على الدعم القانوني في السياقين التجاري والتشغيلي.

عملت ريتا قبل انضمامها إلى بنك لِشا مع فودافون قطر ش.م.ق.ع. وإنفينيتي سوليوشنز ذ.م.م لمدة ٨ سنوات. كما عملت في مجموعة الجيدة وفي اس جي بي ال.

تحمل ريتا شهادة تنفيذية في إدارة الأعمال من المدرسة العليا للتجارة في باريس بالإضافة إلى ماجستير في القانون من الجامعة اللبنانية - الفرع الفرنكوفوني للحقوق - كلية الحقوق والعلوم السياسية. وإلى جانب ذلك، حصلت على شهادة مصغرة في إدارة الأعمال في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية من أكاديمية التكنولوجيا والاتصالات في المملكة المتحدة (فرع قطر)، كما أنها حاصلة على شهادة من المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (INSEAD) في قيادة المؤسسات في زمن الاضطرابات.

محمد محمد
نائب الرئيس التنفيذي للعمليات
تم تعيينه في عام ٢٠٢٠

يشغل محمد محمد منصب نائب الرئيس التنفيذي للعمليات في بنك لِشا منذ عام ٢٠٢٠، ويتمتع بخبرة مهنية تزيد عن خمسة عشر (١٥) عامًا في مجالات الموارد البشرية وتقنيات العمليات، ويشرف على مجموعة متنوعة من الإدارات، تشمل العمليات والموارد البشرية وتقنية المعلومات والتسويق وخدمات الشركات. وبصفته نائب الرئيس التنفيذي للعمليات، يقود مشاريع تحولية تسهم في تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية.

وقد مكّنته خلفيته الواسعة في مختلف القطاعات، بما في ذلك الخدمات المصرفية والعقارات والاستثمارات والبيع بالتجزئة والتعليم والاتصالات والضيافة والبناء والتصنيع والمأكولات والمشروبات، من فهم المسائل المعقدة في عالم الأعمال ومعالجتها. كما تشكّل قيادته أداةً فعّالة ومحرّكاً أساسياً لتعزيز كفاءة العمليات وقيادة مشاريع مبتكرة في البنك.

نال محمد درجة ماجستير إدارة الأعمال مع تركيز في الموارد البشرية من جامعة ولاية لويزيانا، ويحمل شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة العربية الدولية. بالإضافة إلى ذلك، فهو حاصل على شهادة من جمعية إدارة الموارد البشرية الأمريكية (SHRM).

محمد محمود أبو خلف
رئيس قسم الخزينة
تم تعيينه في عام ٢٠٢٠

يشغل محمد منصب رئيس الخزينة في بنك لِشا، وهو مصرفي تنفيذي وكادر إداري رفيع يتمتع بخبرة مهنية تزيد عن ٣٣ عامًا في مجالات الخزينة والاستثمار والمنتجات والأسهم والمخاطر الائتمانية والسوقية وتمويل التجارة والعديد من المجالات الأخرى المتعلقة بالشركات حيث شغل منصب أمين خزينة الشركات.

حاليًا، هو مسؤول عن جميع وظائف ومنتجات الخزينة، بالإضافة إلى إدارة جميع المنتجات الاستثمارية التي تخضع لإدارة الخزينة. يتمتع محمد بخبرة واسعة في إدارة السيولة (إدارة الأصول والخصوم)، والمنتجات الهيكلية، والتداول، والأسواق ذات الدخل الثابت، ونمذجة وتسعير المنتجات الهندسية المالية المتخصصة.

وقبل الانضمام إلى بنك لِشا، تبوّأ محمد منصب المدير الأول لإدارة مخاطر الائتمان وأمين الخزينة في شركة قطر لتسويق وتوزيع الكيماويات والبتروكيماويات (منتجات). كما عمل نائبًا لرئيس الخزينة والأسواق المالية في البنك التجاري، مُتوليًا مسؤولية كافة منتجات الخزينة والاستثمار. وسبق ذلك عمله في إدارتيّ البروتوكول والاتفاقيات الدولية، إلى جانب خبرته في تداول العملات الأجنبية لدى كل من البنك المركزي الأردني والبنك العربي في الأردن .

يحمل محمد درجتي ماجستير، إحداهما في مجال الأوراق المالية الدولية والاستثمار والخدمات المصرفية من الجمعية الدولية للأوراق المالية (ISMA) / جامعة ريدينغ (المملكة المتحدة) والأخرى في أسواق رأس المال الدولية من جامعة برايتون في المملكة المتحدة. كما حصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال والاقتصاد من جامعة الأردن.

توفيق فواز
رئيس قسم الاستشارات
تم تعيينه في عام ٢٠٢٤

يتولى توفيق منصب رئيس الاستشارات في بنك لِشا، حيث يقدم خبرته الواسعة التي تزيد عن ١٥ عامًا في مجال الخدمات المالية الإقليمية. يقود توفيق القسم الجديد المتخصص في تقديم خدمات مصرفية استثمارية للشركات والمؤسسات، بما في ذلك عمليات الاندماج والاستحواذ، واستشارات أسواق الدين (DCM)، وأسواق رأس المال (ECM)، والاستشارات المتعلقة بإعادة الهيكلة.

قبل انضمامه إلى بنك لِشا، أمضى توفيق أكثر من ١٢ عامًا في شركة كيو انفست، حيث قاد ونفذ صفقات في مجال التمويل المؤسسي تجاوزت قيمتها ٢٦ مليار دولار أمريكي. وتمتد خبرته عبر عمليات الاندماج والاستحواذ المحلية والعابرة للحدود، وأسواق رأس المال، والديون الخاص، وإعادة الهيكلة، حيث خدم توفيق شركات كبيرة ومتوسطة الحجم. بالإضافة إلى ذلك، تتضمن خبرته صناديق الثروة السيادية، والمؤسسات المالية، والجهات ذات العلاقة بالحكومة، والمكاتب العائلية. وأدّى توفيق دورًا هامًا في الصفقات والمبادرات الاستراتيجية لشركة كيو انفست، وكان جزءًا من جهود الاستثمار الرئيسية، حيث أكمل استثمارات خاصة بقيمة ٢٥٠ مليون دولار أمريكي عبر هيكل رأس المال (الائتمان الخاص المهيكل، والملكية الخاصة، وإعادة الهيكلة).

حصل توفيق على شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال وماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في بيروت.

السيد أحمد أبو العلا
رئيس قسم خدمات الشركات
تم تعيينه في عام ٢٠٢٠

يشغل أحمد منصب رئيس قسم خدمات الشركات في بنك لِشا. ويتمتع أحمد بخبرة تزيد عن ١٨ عاماً في مجال الخدمات المؤسسية. وهو مسؤول عن الخدمات المؤسسية وعلاقات المستثمرين وإدارة العلاقات الإدارية والحكومية. قبل انضمامه إلى بنك لِشا، عمل أحمد في عدد من الشركات ذات الأنشطة المختلفة في مجالات التجارة، والبناء، والتصنيع، والبيع بالتجزئة، والعقارات والضيافة.

يحمل أحمد درجة البكلوريوس في التربية قسم الصحافة والإعلام من جامعة قناة السويس في جمهورية مصر العربية، فضلاً عن ثلاث شهادات ة من المعهد المعتمد لتنمية الأفراد (CIPD) في المملكة المتحدة.

مريم المالكي
مديرة التسويق والاتصال
تم تعيينها في عام ٢٠٢٥

تتمتع مريم المالكي بخبرة تزيد عن عشر سنوات في مجالات بناء العلامة التجارية والإعلام والاتصال، حيث أسهمت في صياغة الهوية البصرية والاستراتيجية لعدد من أبرز المؤسسات القطرية. وتشغل حاليًا منصب مديرة التسويق والاتصال في بنك لِشا، بعد أن شغلت سابقًا منصب مديرة إدارة العلامة التجارية والهوية المؤسسية في بنك قطر الوطني، حيث أشرفت على تطوير وتعزيز قيم العلامة التجارية عبر مختلف نقاط التواصل المؤسسية.

وتتميّز مسيرتها المهنية بمزيج فريد من الإبداع التقني والتمثيل المؤسسي رفيع المستوى. فقد قادت سابقًا فرق الرسوم المتحركة ثلاثية الأبعاد في مجموعة beIN الإعلامية، وأسهمت في تطوير المواد الإعلامية لقناة الكأس الرياضية. وإلى جانب أدوارها المؤسسية، مثّلت مريم دولة قطر في عدد من المحافل الدولية المرموقة، من بينها منتدى البروتوكول الدولي في واشنطن العاصمة، ومؤتمر الدول الأقل نموًا التابع للأمم المتحدة (LDC٥)، ومنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ECOSOC) في نيويورك.

تحمل مريم درجة الماجستير في إدارة الأعمال الدولية من جامعة أبردين، ودرجة البكالوريوس في الفنون الجميلة تخصص التصميم الجرافيكي من جامعة فرجينيا كومنولث. ويُمكّنها هذا التنوع الأكاديمي والمهني من الربط بفاعلية بين الرؤية الاستراتيجية والتنفيذ الإبداعي باستخدام الأدوات الإبداعية الحديثة.

شهزاد حسين
مدير التدقيق الداخلي
تم تعيينه في عام ٢٠٢١

يتولى شهزاد حسين الإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي للمجموعة في بنك لِشا وشركاته التابعة، حيث يقدّم تأكيدات مستقلة وموضوعية إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق بشأن فاعلية أطر إدارة المخاطر المالية والتشغيلية والامتثال والمخاطر القانونية، إضافة إلى أنظمة الرقابة الداخلية وعمليات الحوكمة على مستوى المجموعة.

ويُعد شهزاد من الكفاءات المهنية المتمرسة في مجالي التدقيق وإدارة المخاطر، ويتمتع بخبرة دولية متنوعة تمتد لأكثر من ٢١ عامًا في مناطق الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا، عمل خلالها في بيئات تنظيمية متعددة. وتشمل خبرته قطاعات المؤسسات المالية، والصناعة، والخدمات.

وقبل انضمامه إلى بنك لِشا، شغل مناصب قيادية في مجالات التدقيق والتأكيد وإدارة التدقيق الداخلي للمجموعات لدى كل من إرنست اند يونغ، وبنك حبيب إيه جي زيورخ (Habib Bank AG Zurich)، وبنك يونايتد المحدود، حيث غطّت مسؤولياته مختلف جوانب التدقيق الخارجي والداخلي، والامتثال التنظيمي، وإدارة المخاطر المؤسسية، والاستشارات الاستراتيجية، وحوكمة الشركات، والتعامل مع مجالس الإدارة ولجان التدقيق.

يحمل شهزاد شهادة محاسب قانوني معتمد من المملكة المتحدة، وشهادة محاسب قانوني معتمد في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما يحمل عددًا من الشهادات المهنية الدولية المعتمدة في مجالات التدقيق الداخلي والامتثال وإدارة مخاطر الاحتيال، من بينها: المدقق الداخلي المعتمد (CIA - الولايات المتحدة)، ومحقق الاحتيال المعتمد (CFE - الولايات المتحدة)، وأخصائي مكافحة غسل الأموال المعتمد (CAMS - الولايات المتحدة).

٦,٣ التعويضات والحوافز

اعتمد مجلس إدارة بنك لِشا سياسة شاملة للتعويضات تُحدّد المبادئ والهيكل والمنهجية المعتمدة لتحديد تعويضات الرئيس التنفيذي وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا. وقد فوّض مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على تنفيذ هذه السياسة ومتابعتها المستمرة إلى لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة.

وبموجب سياسة التعويضات، تتولى اللجنة التأكد من توافق إطار التعويضات المعتمد لدى البنك مع ممارسات إدارة المخاطر السليمة، والمتطلبات التنظيمية، والأهداف الاستراتيجية للبنك. وتقوم اللجنة بمراجعة وتقييم هياكل وأطر التعويضات، ورفع توصياتها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها، بما في ذلك المقترحات المتعلقة بالتعويضات المتغيرة، وذلك وفقًا للسياسة المعتمدة. وخلال عام ٢٠٢٥، تم تطبيق ترتيبات التعويضات لدى بنك لِشا بما يتوافق بالكامل مع السياسة المعتمدة والقوانين واللوائح المعمول بها.

وقد صُمّم هيكل التعويضات في البنك بما يدعم النمو المستدام، والمرونة، والقدرة على التكيّف، وتحقيق قيمة طويلة الأجل. ويتكوّن هذا الهيكل من عناصر ثابتة ومتغيرة. ويحرص مجلس الإدارة على أن تكون التعويضات المتغيرة، بوجه عام، مرتبطة بتقييمات أداء متعددة السنوات، وأن تعكس الأداء المالي وغير المالي طويل الأجل للبنك. وعند تحديد مخرجات التعويضات، تؤخذ في الاعتبار كل من التطورات الإيجابية والسلبية في الأداء. كما يتم تقييم جميع مكونات التعويضات للتأكد من ملاءمتها على المستويين الفردي والإجمالي، وبما لا يشجّع على تحمّل مخاطر مفرطة أو غير رشيدة.

لا تعديل على سياسة التعويضات المطبقة على كل سنة مالية قادمة والمعتمدة من قبل الجمعية العامة، كما تخضع أي تعديلات جوهرية على هذه السياسة لاعتماد الجمعية العامة.

ووفقًا لسياسة الإفصاح المعتمدة لدى البنك، يتم الإفصاح عن تفاصيل التعويضات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار أعضاء الإدارة التنفيذية ضمن التقرير السنوي للبنك.

وترد تفاصيل تعويضات الإدارة الرئيسية، كما هو مفصح عنه في الإيضاح رقم (٢٤) من البيانات المالية المدققة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، على النحو التالي:

الوصف	التعويضات (بالألف ريال قطري)
أعضاء الإدارة التنفيذية	٩،٤٤٧
مكافآت هيئة الرقابة الشرعية	٥٠٠
إجمالي التعويضات	٩،٩٤٧

٦،٤ مراجعة أداء الإدارة العليا

في إطار سياسة التعويضات، أجرى مجلس الإدارة تقييمًا سنويًا لأداء الإدارة التنفيذية العليا. وقد أظهرت نتائج التقييم استمرار رضا المجلس عن أداء الإدارة التنفيذية في تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية المعتمدة. وتعكس الإنجازات المالية وغير المالية المبيّنة في التقرير السنوي مدى التزام الإدارة التنفيذية بتحقيق تلك المؤشرات.

٦،٥ خطة التعاقب الوظيفي

اعتمد مجلس إدارة بنك لِشا سياسة للتخطيط للتعاقب الوظيفي، وذلك بهدف ضمان استمرارية الثقافة المؤسسية للبنك. وتحدّد هذه السياسة المعايير المعتمدة لإعداد خطط التعاقب التي تغطي الإدارة العليا وكبار التنفيذيين بوجه عام، بما يضمن استمرارية تنفيذ استراتيجيات الأعمال.

كما تنص السياسة على تركيز بنك لِشا على تنمية المواهب الداخلية، وذلك بهدف الحفاظ على الكفاءات والمهارات العليا من خلال برامج التدريب والتطوير المستمرة للموظفين.

٧. حوكمة المخاطر والرقابة الداخلية

٧،١ حوكمة المخاطر

تم تصميم نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر لدى بنك لِشا لدعم التشغيل السليم والحصيف للبنك، بما يتماشى مع الأهداف والاستراتيجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. ويهدف هذا النظام إلى تحديد وتقييم وإدارة ومراقبة المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها البنك. وتقع المسؤولية النهائية عن إرساء والحفاظ على إطار فعّال للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر على عاتق مجلس الإدارة، الذي يضطلع بهذه المسؤولية بدعم من لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام ، وذلك وفقًا لقواعد وأنظمة الحوكمة المعمول بها.

ويطبّق البنك مبادئ حوكمة راسخة في ما يتعلق بتحديد وقياس ومتابعة والسيطرة على المخاطر، بما يضمن توافق جميع أنشطة تحمّل المخاطر مع الاستراتيجية المعتمدة ومستوى تقبّل المخاطر المحدد من قبل مجلس الإدارة. ويحرص بنك لِشا على أن يكون لدى مجلس الإدارة، ولجانه، والإدارة التنفيذية، والمسؤولين، والموظفين فهم واضح لأدوارهم ومسؤولياتهم ذات الصلة بإدارة المخاطر، والالتزام بأدائها على النحو المطلوب.

ويضع مجلس الإدارة «التوجه العام من القمة» من خلال ترسيخ ثقافة مؤسسية واعية بالمخاطر في جميع أنحاء البنك، ويؤكد بوضوح أن تحمّل المخاطر المفرطة غير مقبول، وأن جميع الموظفين مسؤولون عن العمل ضمن حدود المخاطر المعتمدة لدى البنك. وتتولى الإدارة التنفيذية مسؤولية تطبيق وتعزيز هذه الثقافة، بما في ذلك إرساء هياكل حوافز تشجّع على اتباع نهج منضبط ومراعي للمخاطر في الأنشطة التجارية وعمليات اتخاذ القرار.

وترتكز استراتيجية المخاطر لدى البنك على التقييم المستمر لمستوى وأنواع المخاطر الإجمالية التي يكون مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على استعداد لتحمّلها تحقيقًا لأهداف البنك وخطة تشغيله، مع الالتزام في الوقت ذاته بمتطلبات رأس المال والسيولة والمتطلبات التنظيمية المعمول بها. ويشمل إطار إدارة المخاطر السياسات والعمليات والأنظمة والضوابط والموارد البشرية اللازمة لتحديد وقياس ومتابعة والسيطرة على المخاطر والإبلاغ عنها، بما يتوافق مع استراتيجية الأعمال ومستوى تقبّل المخاطر المعتمدين من قبل مجلس الإدارة.

ويتحمّل الرئيس التنفيذي لإدارة المخاطر المسؤولية الرئيسية عن الإشراف على تطوير وتنفيذ وضمان الاستمرارية والفعالية لوظيفة إدارة المخاطر المستقلة في البنك. ويشمل ذلك تعزيز قدرات الموظفين، وتطوير أنظمة إدارة المخاطر، والسياسات، والعمليات، والنماذج الكمية، وأدوات التقارير، بما يضمن بقاء إطار إدارة المخاطر لدى البنك قويًا، واستشرافيًا، وملائمًا لأغراضه. ويقدّم الرئيس التنفيذي لإدارة المخاطر تقارير ربع سنوية إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام بشأن أبرز انكشافات المخاطر لدى البنك والمخاطر الناشئة.

كما يُعد الرئيس التنفيذي لإدارة المخاطر عضوًا دائمًا في لجان الإدارة التالية:

١. لجنة الاستثمار
٢. لجنة الائتمان
٣. لجنة الأصول والخصوم
٤. لجنة حوكمة تكنولوجيا المعلومات
٥. لجنة المناقصات
٦. لجنة التقييم
٧. لجنة الاستشارات

وفي بنك لِشا، تستند الإدارة الفعّالة للمخاطر إلى ثقافة مؤسسية قوية ومشتركة قائمة على الوعي بالمخاطر. ويرتكز هيكل الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في البنك على نموذج "خطوط الدفاع الثلاثة"، الذي يحدّد بوضوح الأدوار والمسؤوليات والمساءلة المتعلقة بملكية المخاطر، والإشراف عليها، وتقديم الضمان المستقل.

خط الدفاع الأول - إدارة المخاطر من قبل وحدات الأعمال

يشمل خط الدفاع الأول جميع أنشطة إدارة المخاطر المدمجة ضمن وظائف الأعمال والعمليات التشغيلية في البنك. وتُعد كل وحدة أعمال المالك الرئيسي للمخاطر الناشئة عن أنشطتها، وتتحمل المسؤولية المباشرة عن إدارة تلك المخاطر ضمن نطاق اختصاصها المحدد.

وتقع على عاتق وحدات الأعمال مسؤولية إرساء والحفاظ على هياكل رقابة داخلية فعّالة، وعمليات تشغيلية متينة، بما يضمن تحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها ومتابعتها والإبلاغ عنها في الوقت المناسب. ويجب تنفيذ هذه الأنشطة بما يتوافق مع استراتيجية الأعمال المعتمدة لدى البنك، ومستوى تقبّل المخاطر، وإطار إدارة المخاطر.

كما يتحمل خط الدفاع الأول مسؤولية ضمان الامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية والسياسات والإجراءات الداخلية المعمول بها. ويشمل ذلك تطبيق ترتيبات الحوكمة المناسبة، والفصل بين الصلاحيات، وحدود التفويض، وآليات الرقابة، بما يدعم اتخاذ قرارات سليمة والانضباط التشغيلي.

ومن خلال هذه المسؤوليات، يلعب خط الدفاع الأول دور محوري في تعزيز ثقافة واعية بالمخاطر، وضمان تنفيذ الأنشطة اليومية للبنك بحصافة وضمن حدود المخاطر المعتمدة من مجلس الإدارة.

خط الدفاع الثاني - وظائف الرقابة الداخلية المستقلة

يشمل خط الدفاع الثاني وظائف الرقابة المستقلة في البنك، وبشكل رئيسي إدارة المخاطر وإدارة الامتثال. وتتولى هذه الوظائف مسؤولية تطوير وصيانة والإشراف على إطار إدارة المخاطر لدى البنك، والذي يشمل جميع المخاطر الجوهرية التي يتعرض لها البنك.

ويحدّد إطار إدارة المخاطر المبادئ والمنهجيات والعمليات الخاصة بتحديد وتقييم وقياس وإدارة ومتابعة والإبلاغ عن المخاطر على مستوى البنك. كما يتحمل خط الدفاع الثاني مسؤولية مراقبة وتقييم فعالية وكفاية عمليات إدارة المخاطر والضوابط الداخلية التي يطبقها خط الدفاع الأول، بما يضمن عمل هذه الضوابط على النحو المقصود واستمرار توافقها مع مستوى تقبّل المخاطر والمتطلبات التنظيمية.

وفي إطار دوره الرقابي، يقوم خط الدفاع الثاني بتحدٍّ وتحقق مستقلين من تقييمات المخاطر والضوابط وإجراءات التخفيف التي يطبقها خط الدفاع الأول. كما يُجري تحليلات مستمرة للمخاطر الجوهرية والناشئة التي يواجهها البنك، ويقدّم تقارير مستقلة وفي الوقت المناسب وشاملة عن المخاطر إلى الإدارة التنفيذية، والرئيس التنفيذي، ومجلس الإدارة، ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام ، بما يدعم اتخاذ قرارات مستنيرة وحوكمة فعّالة.

خط الدفاع الثالث - التدقيق الداخلي

يحافظ بنك لِشا والشركات التابعة له على وظيفة تدقيق داخلي مستقلة، حيث يتم تعيين مدير التدقيق الداخلي من قبل لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام ويرفع تقاريره مباشرةً إليها. ويضمن هذا الهيكل التنظيمي الاستقلال الكامل لوظيفة التدقيق الداخلي عن الإدارة التنفيذية. ولتعزيز قدراته في مجال التدقيق الداخلي وتوسيع نطاق التغطية، وقع البنك اتفاقية مشتركة مع شركة إرنست اند يونغ (Ernst & Young)لإسناد بعض الخدمات المحددة، بما يتيح لوظيفة التدقيق الداخلي الاستفادة من موارد إضافية، وأفضل الممارسات المهنية، والخبرات المتخصصة، مع الحفاظ على الإشراف الاستراتيجي والمساءلة داخل البنك وشركاته التابعة.

وتحتفظ الإدارة التنفيذية بالمسؤولية الأساسية عن إرساء وصيانة نظم فعّالة للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، فضلاً عن منع المخالفات والاحتيال والكشف عنها وتحديدها. وفي هذا الإطار، تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دورًا جوهريًا في تقديم الضمان المستقل من خلال التقييم والفحص المستقلين لكفاية وفعالية إطار الحوكمة لدى البنك، وممارسات إدارة المخاطر، وبيئة الرقابة الداخلية، بهدف تعزيز الكفاءة التشغيلية وتقوية الضوابط الداخلية.

وتعمل وظيفة التدقيق الداخلي وفقًا لميثاق التدقيق الداخلي المعتمد من مجلس الإدارة، وتعتمد منهجية تدقيق داخلي قائمة على المخاطر. وتُنفّذ أنشطة التدقيق الداخلي بما يتوافق مع المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين، إضافة إلى المتطلبات التنظيمية المعمول بها وأفضل الممارسات المهنية المعترف بها.

ويتم إعداد خطة تدقيق داخلي سنوية قائمة على المخاطر من قبل وظيفة التدقيق الداخلي، وتُرفع إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام للمراجعة والاعتماد. وتتسم الخطة بالمرونة الكافية لإجراء التعديلات اللازمة خلال العام استجابةً للمخاطر الناشئة، أو التغيرات في ملف المخاطر لدى البنك، أو بناءً على طلبات محددة من لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام أو مجلس الإدارة. وتصدر تقارير تدقيق داخلي شاملة إلى الإدارة التنفيذية، وتتضمن النتائج الرئيسية، وتقييمات المخاطر، والتوصيات، وتحديثات متابعة التنفيذ، بما يضمن المعالجة في الوقت المناسب للملاحظات المحددة.

وخلال عام ٢٠٢٥، جرى إحاطة لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام بصورة منتظمة من قبل التدقيق الداخلي بشأن أبرز نتائج التدقيق والملاحظات والمخاطر المرتبطة بها، والإجراءات التصحيحية الموصى بها، وذلك وفقًا لخطة التدقيق المعتمدة وأي موضوعات إضافية أو مراجعات محددة طلبتها اللجنة. كما تم إبقاء لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام على اطلاع بطبيعة الملاحظات المكتشفة وشدّتها ونطاقها عبر الوظائف التي خضعت للمراجعة، بما يضمن الاستمرار في التوافق مع إطار الحوكمة لدى البنك، وأهداف إدارة المخاطر، والأولويات التشغيلية.

٧,٣ الرقابة الداخلية

يُعد إطار الرقابة الداخلية لدى البنك عنصرًا أساسيًا من إطار الحوكمة المعتمد، وهو مدمج ضمن مجموعة السياسات والإجراءات والتعليمات التشغيلية المطبقة على مستوى جميع إدارات ووظائف البنك. ويُحدّد كل مستند من مستندات السياسات والإجراءات الضوابط الرقابية الخاصة بالنشاط أو العملية أو الوحدة التنظيمية المعنية، بما يضمن الاتساق والمساءلة والتخفيف الفعّال للمخاطر على مستوى البنك ككل.

ويُحدّد النظام الأساسي للبنك حدود صلاحيات مجلس الإدارة، ويُحيل جميع المسائل التي تقع خارج تلك الحدود إلى الجمعية العامة لاعتمادها. كما تظهر الصلاحيات المفوّضة من مجلس الإدارة إلى الإدارة التنفيذية وغيرها من الوظائف داخل البنك بصورة واضحة من خلال مصفوفة تفويض الصلاحيات، إلى جانب السياسات المعتمدة من المجلس، والتي يتم مراجعتها وتعديلها من وقت لآخر عند الاقتضاء.

ويتحمّل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن ضمان احتفاظ البنك بإطار رقابة داخلية فعّال يعالج على نحو كافٍ المخاطر الناشئة عن عملياته الداخلية وبيئته الخارجية. ولأداء هذه المسؤولية، يفوّض مجلس الإدارة مهمة الإشراف على إطار الرقابة الداخلية إلى لجنة التدقيق وادارة المخاطر والالتزام، والتي تتولى مراقبة كفاءة وفعالية الضوابط الداخلية المعتمدة لدى البنك.

وتُشرف اللجنة على وظائف الرقابة الرئيسية في البنك، بما في ذلك إدارة المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي، حيث ترفع كل منها تقارير دورية بشأن انكشافات المخاطر، وفعالية الضوابط، ومسائل الامتثال. وتقوم وظيفة التدقيق الداخلي بتنفيذ مراجعات مستقلة قائمة على المخاطر تغطي جميع خطوط الأعمال والوظائف الداعمة، بهدف تقييم كفاية وفعالية الضوابط الداخلية، وتحديد أوجه القصور، والتوصية بالإجراءات التصحيحية المناسبة. وتشمل هذه المراجعات جميع مجالات الرقابة الجوهرية، بما في ذلك الرقابة المالية والتشغيلية والامتثال وإدارة المخاطر، إضافةً إلى المتطلبات التنظيمية. وترفع وظيفة التدقيق الداخلي نتائجها وتقييماتها مباشرةً إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام، بما في ذلك تقييم كفاية بيئة الرقابة الداخلية لدى البنك.

وعند تقييم الفعالية الشاملة لإطار الرقابة الداخلية، يأخذ مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام في الاعتبار أيضًا نتائج وملاحظات المدقق الخارجي للبنك. ويهدف هذا الإطار، بمجموعه، إلى حماية استثمارات المساهمين، وصون أصول البنك، وضمان دقة وسلامة وموثوقية السجلات والتقارير المالية للبنك.

وإضافةً إلى ذلك، استكمل البنك بنجاح تقييم الرقابة الداخلية على التقارير المالية، وأصدر تقرير الإدارة بشأن فعالية هذه الرقابة عن عام ٢٠٢٥، امتثالًا لمتطلبات هيئة تنظيم مركز قطر للمال وهيئة قطر للأسواق المالية.

٧,٤ الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية

تعمل وظيفة الامتثال الشرعي بتنسيق وثيق مع هيئة الرقابة الشرعية لضمان تنفيذ جميع أنشطة البنك ومنتجاته وخدماته بما يتوافق التزامًا كاملًا مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. وتعمل وظيفة الامتثال الشرعي باعتبارها امتدادًا لوظيفة الامتثال في البنك، وتؤدي مهامها بما يتماشى مع التفويض العام والمعايير والأهداف المعتمدة ضمن إطار الامتثال.

ويرأس وظيفة الامتثال الشرعي في بنك لِشا مدير الامتثال الشرعي. وإلى جانب الإشراف على أنشطة الامتثال الشرعي على مستوى البنك، تلعب وظيفة الامتثال الشرعي بدور أمانة سر هيئة الرقابة الشرعية. وفي هذا الإطار، تتولى إعداد وحفظ جداول أعمال الاجتماعات، ومحاضرها، والفتاوى الشرعية، والقرارات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية، مع ضمان التوثيق السليم والتواصل في الوقت المناسب بشأن القرارات الشرعية.

وتُصدر هيئة الرقابة الشرعية تقريرًا شرعيًا سنويًا يتم إعداده بالتزامن مع التقرير السنوي للبنك، ويُعرض على المساهمين خلال اجتماع الجمعية العامة العادية. كما يتم نشر التقرير الشرعي السنوي على الموقع الإلكتروني للبنك، تعزيزًا لمبدأ الشفافية وإطلاع أصحاب المصلحة على مدى التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية.

وتعمل هيئة الرقابة الشرعية بصفتها جهة استشارية مستقلة ومرجعية للإدارة التنفيذية في جميع المسائل المتعلقة بالشريعة. وتقدّم الهيئة التوجيه والإشراف والآراء بشأن مدى التزام أنشطة البنك، أو احتمالات عدم التزامها، بأحكام الشريعة الإسلامية. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- هيكلة المنتجات: مراجعة وتقديم المشورة بشأن هيكلة منتجات وخدمات الاستثمار والتمويل، بما يضمن توافقها مع مبادئ وأهداف الشريعة الإسلامية.
- الوثائق القانونية: مراجعة والتحقق من توافق الوثائق القانونية – بما في ذلك العقود والاتفاقيات والنماذج والشروط والأحكام المستخدمة في معاملات الاستثمار والتمويل – مع المتطلبات الشرعية.
- الامتثال المستمر: تقديم الإرشاد بشأن تنفيذ الهياكل الشرعية المعتمدة، ومعالجة أي مسائل شرعية قد تنشأ أثناء تنفيذ المعاملات.

ومن خلال هذا الإطار، يضمن بنك لِشا إدماج حوكمة الشريعة ضمن هيكل الحوكمة المؤسسية الشامل، وتطبيق الامتثال الشرعي بصورة متسقة على جميع أنشطة الأعمال.

٧,٥ التدقيق الداخلي

تهدف وظيفة التدقيق الداخلي إلى تقديم ضمان مستقل وموضوعي وخدمات استشارية مصممة لإضافة قيمة وتعزيز أطر الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية لدى البنك. وتبقى الإدارة مسؤولةً بالدرجة الأولى عن إنشاء وصيانة هياكل حوكمة فعّالة، وممارسات سليمة لإدارة المخاطر، ونظم رقابة داخلية قوية، فضلًا عن منع وكشف حالات الاحتيال والمخالفات. ويكمّل التدقيق الداخلي هذه المسؤوليات من خلال تقييم مستقل لكفاية وفعالية تلك الأطر، مع التركيز على تعزيز الكفاءة التشغيلية، والحد من المخاطر، وتحسين فعالية الضوابط الرقابية.

وتعمل وظيفة التدقيق الداخلي وفقًا لميثاق التدقيق الداخلي المعتمد من مجلس الإدارة، وتعتمد منهجية تدقيق قائمة على المخاطر. وتُنفَّذ أنشطة التدقيق بما يتوافق مع المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين، إلى جانب المتطلبات التنظيمية المعمول بها وأفضل الممارسات المهنية. ويتم إعداد خطة تدقيق داخلي سنوية قائمة على المخاطر من قبل التدقيق الداخلي، وتُعرض على لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام للمراجعة والاعتماد. وتظل الخطة مرنة بما يكفي لإجراء التحديثات والتعديلات اللازمة استجابةً للتغيرات في ملف المخاطر لدى البنك أو المخاطر الناشئة أو التطورات التنظيمية، أو بناءً على طلبات محددة من اللجنة أو مجلس الإدارة.

وتُصدر تقارير تدقيق داخلي شاملة إلى الإدارة التنفيذية، تتضمن الاستنتاجات والملاحظات والمخاطر والآثار والتوصيات. ويتم تتبع ملاحظات التدقيق بصورة منهجية لضمان المعالجة في الوقت المناسب من قبل الإدارة التنفيذية، كما يتم التحقق منها بصورة مستقلة من قبل التدقيق الداخلي قبل إقفالها للتأكد من فعالية المعالجة.

ووفقًا لممارسات الحوكمة المعتمدة، يعقد رئيس التدقيق الداخلي اجتماعات ربع سنوية مع لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام، ويشارك دوريًا في اجتماعات اللجنة. وخلال هذه الاجتماعات، يقدّم التدقيق الداخلي تقارير بشأن غاية الوظيفة وصلاحياتها ومسؤولياتها، ومستوى أدائها مقارنة بخطة التدقيق المعتمدة، وانكشافات المخاطر الجوهرية، ونقاط الضعف في الضوابط، وحالة تنفيذ الإجراءات التصحيحية، وأي مسائل أخرى يطلب مجلس الإدارة أو اللجنة مراجعتها أو اتخاذ إجراء بشأنها. وإلى جانب دوره في تقديم الضمان، يقدّم التدقيق الداخلي دعمًا استشاريًا لوحدات الأعمال ووظائف الرقابة داخل البنك. وتُنفّذ هذه الأنشطة الاستشارية دون تحمّل أي مسؤوليات إدارية أو صلاحيات اتخاذ القرار أو أدوار تشغيلية، وبما يراعي بشكل كامل متطلبات الاستقلالية والموضوعية المطبقة على المدققين الداخليين. ومن خلال هذه الأنشطة، يسهم التدقيق الداخلي في الإدارة الرشيدة للبنك عبر تقديم رؤى وتوصيات بشأن موثوقية وفعالية الأنظمة والعمليات، وكفاية السياسات والإجراءات، والمتانة الشاملة لإطار إدارة المخاطر لدى البنك.

٧,٦ المدققون الخارجيون

التعيين والاستبدال ومدة التكليف

اعتبارًا من تاريخ هذا التقرير، تتولى شركة كي بي ام جي مهام المدقق الخارجي لبنك لِشا. وتتولى كي بي ام جي تدقيق كلٍّ من البيانات المالية الموحّدة للبنك وحساباته المالية النظامية.

ويتم تعيين المدقق الخارجي سنويًا من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العامة العادية. وقد تم انتخاب كي بي ام جي كمدقق خارجي للبنك خلال اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد في عام ٢٠٢٥.

ووفقًا للمتطلبات التنظيمية المعمول بها للشركات المدرجة في بورصة قطر، والتي تقضي بوجوب تدوير المدققين الخارجيين بعد مدة أقصاها خمس (٥) سنوات متتالية، ستنتهي علاقة كي بي ام جي مع البنك عند إتمام مدة تكليفها الحالية.

وتخضع كفاءة المدقق الخارجي واستقلاليته وموضوعيته لمراجعة سنوية من قبل لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام. وبناءً على هذه المراجعة، ترفع اللجنة توصيتها إلى مجلس الإدارة بشأن إعادة تعيين المدقق الخارجي أو استبداله، ليتم عرضها لاحقًا على المساهمين لاعتمادها في اجتماع الجمعية العامة العادية.

الأتعاب والاستقلالية

وفقًا لأحكام النظام الأساسي للبنك، تقوم الجمعية العامة العادية بتعيين المدققين الخارجيين وتحديد أتعابهم، بناءً على توصية يرفعها مجلس الإدارة. وانسجامًا مع أفضل ممارسات الحوكمة، تقوم لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام بمراجعة نطاق مهمة التدقيق بصورة منتظمة، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالميزانية، لضمان بقاء أتعاب التدقيق ضمن مستويات تنافسية ومتوافقة مع مصلحة المساهمين. ويتعين الحصول على موافقة مسبقة من لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام على أي مهام غير تدقيقية يُكلف بها المدقق الخارجي، وذلك لضمان عدم نشوء أي تعارض في المصالح. ويحافظ المدققون الخارجيون على استقلاليتهم واستقلال قرارهم، لا سيما تجاه المساهمين الذين قاموا بتعيينهم، بما يضمن الشفافية والامتثال للمتطلبات التنظيمية المعمول بها. وبالنسبة لعام ٢٠٢٥، بلغت أتعاب التدقيق ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري، في حين بلغت أتعاب الخدمات غير التدقيقية ٦٤٧,٨٧٥ ريال قطري.

الوصول إلى المعلومات

اعتمد مجلس إدارة بنك لِشا إجراءات رسمية تنظّم تدفّق المعلومات إلى المدقق الخارجي، بهدف ضمان الشفافية والمساءلة والإشراف الفعّال على أنشطة البنك. وتُحدّد هذه الإجراءات الشروط الواضحة لتوفير المعلومات المطلوبة للمدقق الخارجي في الوقت المناسب، وبصورة دقيقة وشاملة، بما يمكّنه من أداء مهامه الرقابية والتدقيقية على نحو فعّال. وفي هذا الإطار، يضمن مجلس الإدارة تمكين المدقق الخارجي من الوصول غير المقيّد إلى السجلات والوثائق ذات الصلة، وإيضاحات الإدارة، وأي معلومات أخرى لازمة للتنفيذ السليم لأعمال التدقيق. كما أرسى مجلس الإدارة آليات تدعم الإدارة الفعّالة لأعمال البنك وعملياته، ومتابعتها، والرقابة عليها. ومن خلال هذه الترتيبات، يعزّز مجلس الإدارة التواصل المفتوح بين الإدارة التنفيذية والمدقق الخارجي، ويدعم سلامة التقارير المالية للبنك، وبيئة الرقابة الداخلية، وإطار الحوكمة المؤسسية.

الإشراف على عمل المدقق الخارجي

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية مراجعة التقارير التي يعدها المدقق الخارجي واتخاذ الإجراءات بشأنها. وفي هذا الصدد، يحظى مجلس الإدارة بدعم لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام التي تجتمع بشكل منتظم مع مدققي الحسابات الخارجيين وتشرف على أدائهم وتضمن استقلاليتهم وحصولهم على المعلومات التي يطلبونها.

كما يجتمع المدقق الخارجي (شركة كي بي ام جي) أيضًا مع مجلس الإدارة لتقييم نتائج التدقيق. تتولى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام إجراء تقييمها لنتائج أعمال المدقق الخارجي، ورفع تقاريرها بشأن ذلك إلى مجلس الإدارة. خلال السنة المالية ٢٠٢٥، شارك المدققون الخارجيون في ثلاثة (٣) اجتماعات مع لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام، تم خلالها مناقشة إجراءات التدقيق، إضافةً إلى الإرشادات التنظيمية وآليات المتابعة. كما شارك المدققون الخارجيون، ضمن أمور أخرى، في تقييم الملاحظات المتعلقة بعوامل المخاطر والعمليات ذات الصلة.

٧,٧ الامتثال ومكافحة غسل الأموال

يحافظ بنك لِشا على إدارة قانونية وامتثال متخصصة تعمل بتنسيق وثيق مع جميع مستويات المؤسسة، لضمان بقاء السياسات والإجراءات والأنشطة التشغيلية للبنك متوافقة بالكامل مع الإطار التنظيمي المعمول به ومع الأهداف الاستراتيجية للبنك. وتضطلع هذه الوظيفة بدور فاعل في تحديد وتقييم والتخفيف من مخاطر الامتثال التي قد تفضي إلى جزاءات قانونية أو تنظيمية، أو خسائر مالية، أو أضرار بالسمعة.

ويتمثل الدور الرئيسي لوظيفة الامتثال في ضمان ممارسة البنك لأنشطته وفقًا للسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة، وبما يتوافق مع القواعد واللوائح المعمول بها في مركز قطر للمال، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهيئة قطر للأسواق المالية. وقد صُمّم إطار الامتثال لدعم ترسيخ ثقافة مؤسسية راسخة قائمة على الالتزام التنظيمي والسلوك الأخلاقي على مستوى البنك.

ويعقد رئيس الشؤون القانونية والامتثال اجتماعات منتظمة مع لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام لمراجعة مستوى الالتزام بالسياسات والإجراءات المعتمدة من مجلس الإدارة، وتقييم مخاطر الامتثال والتطورات التنظيمية الناشئة، ومناقشة استراتيجيات التخفيف وخطط العمل على المستويين المؤسسي والتشغيلي.

وتتولى وظيفة الامتثال مسؤولية تحديد وتقييم مخاطر الامتثال المرتبطة بأنشطة البنك، ما يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، تطوير منتجات وخدمات جديدة، واعتماد ممارسات أعمال جديدة، وإقامة علاقات جديدة مع العملاء أو الأطراف المقابلة، وأي تغييرات جوهرية تطرأ على العلاقات القائمة. وتشمل مخاطر الامتثال مخاطر التعرض لجزاءات قانونية أو تنظيمية، أو خسائر مالية جوهرية، أو أضرار بالسمعة، نتيجة عدم الالتزام بالقوانين واللوائح والمعايير المعمول بها.

مسؤوليات الامتثال ومكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب

تشمل المسؤوليات الرئيسية لوظيفة الامتثال ومكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ما يلي:

- ضمان التزام جميع الإدارات والشركات التابعة والشركات المستثمر فيها بالقوانين واللوائح المعمول بها المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، والتعاميم التنظيمية، وأنظمة العقوبات، وغيرها من المتطلبات ذات الصلة بأنشطة البنك؛

- تقديم الإرشاد والدعم الإستشاري والتعليمات الواضحة للموظفين بشأن التطبيق السليم لقوانين ولوائح مكافحة غسل الأموال و مكافحة تمويل الإرهاب و المعايير الدولية ذات الصلة
- التوصية بتعزيز الضوابط الداخلية والسياسات والإجراءات للحد من مخاطر الامتثال، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والعقوبات، والاحتيال
- متابعة التطورات التنظيمية، وضمان إحاطة الإدارة التنفيذية والإدارات المعنية بالقوانين واللوائح الجديدة أو المعدلة، بما يتيح تنفيذها بصورة فعّالة وفي الوقت المناسب
- متابعة معاملات العملاء، وإجراء التحقيقات اللازمة عند الاقتضاء، والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية وغيرها من الجهات الرقابية المختصة، وفقًا للمتطلبات المعمول بها
- ضمان التطبيق الفعّال لإجراءات العناية الواجبة بالعملاء، وإجراءات العناية الواجبة المعززة، لا سيما فيما يتعلق بالعملاء والعلاقات ذات المخاطر المرتفعة
- ضمان الامتثال لمتطلبات قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا) ومعيار الإبلاغ المشترك
- تنفيذ برامج تدريب وتوعية مستمرة للموظفين بشأن الحوكمة المؤسسية، والالتزامات التنظيمية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والعقوبات، ومنع الاحتيال، ومتطلبات الامتثال الضريبي ومعيار الإبلاغ المشترك، بما يعزز ثقافة امتثال قوية على مستوى البنك.

الإشراف والمتابعة وإعداد التقارير في مجال الامتثال

تقوم وظيفة الامتثال بمتابعة واختبار الالتزام بالقوانين واللوائح والسياسات الداخلية المعمول بها من خلال مراجعات امتثال مستقلة، تهدف إلى تحديد المخالفات التنظيمية، ونقاط الضعف في الضوابط، ومسائل عدم الالتزام. ويتم رفع نتائج هذه المراجعات بصورة منتظمة إلى مجلس الإدارة، ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام، والرئيس التنفيذي، وأعضاء الإدارة التنفيذية المعنيين.

كما ترفع وظيفة الامتثال تقارير ربع سنوية إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام، تتضمن عرضًا للأنشطة المنفذة، وأبرز مخاطر الامتثال المحددة، وأي مخالفات محتملة أو فعلية، وأوجه القصور في سياسات البنك أو إجراءاته أو ممارساته. وتشمل هذه التقارير أيضًا التوصيات المتعلقة بالإجراءات التصحيحية وخطط المعالجة، وتحديثات بشأن حالة الحوادث التي تم رصدها سابقًا وآلية معالجتها.

هيكل ومسؤوليات إدارة الامتثال

تتولى إدارة الشؤون القانونية والامتثال في بنك لِشا مسؤولية الإشراف على الالتزام بالأنظمة والقوانين واللوائح المعمول بها. وتضم الإدارة عددًا من الوحدات المتخصصة، من بينها وحدة الامتثال التي يترأسها مدير الامتثال، والذي يشغل أيضًا مهام مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال، إلى جانب نائب رئيس الشؤون القانونية والامتثال، الذي يتولى مهام نائب مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال.

وتتولى رئيسة الشؤون القانونية والامتثال المسؤولية الأساسية عن الإشراف على تطوير وتنفيذ وضمان الاستمرارية والفعالية لإطار الامتثال ومكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب لدى البنك. ويشمل ذلك تعزيز قدرات الكوادر البشرية، وتطوير السياسات والعمليات والضوابط، وتحسين آليات التقارير ذات الصلة بالامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما يضمن بقاء قدرات البنك في مجال الامتثال التنظيمي وإدارة مخاطر الجرائم المالية قوية، واستشرافية، ومتوافقة مع الأهداف الاستراتيجية للبنك.

كما تقدّم رئيسة الشؤون القانونية والامتثال تقارير ربع سنوية إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام بشأن جميع المسائل الجوهرية المتعلقة بالامتثال والتنظيم ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يواجهها البنك. ويضمن هذا الإطار الرقابي بقاء منظومة الحوكمة والسياسات والإجراءات وممارسات الامتثال لدى البنك متوافقة مع المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأفضل الممارسات المهنية المعتمدة، ولوائح هيئة تنظيم مركز قطر للمال، إضافةً إلى القوانين واللوائح المعمول بها في دولة قطر.

الأنشطة الرئيسية للامتثال ومكافحة غسل الأموال خلال عام ٢٠٢٥

خلال عام ٢٠٢٥، نفّذت وظيفة الامتثال عددًا من المبادرات والأنشطة الرئيسية، شملت ما يلي:

- تحديث وتعزيز سياسة مكافحة غسل الأموال، وسياسة العقوبات، وإطار تقبّل مخاطر مكافحة غسل الأموال لدى البنك
- تقديم التقارير التنظيمية الدورية الشهرية والربع سنوية والسنوية إلى هيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهيئة مركز قطر للمال، ومركز قطر للمال
- دعم وظيفة الشؤون المؤسسية في الوفاء بالتزامات الإفصاح وإعداد التقارير إلى بورصة قطر وهيئة قطر للأسواق المالية.

وبالإضافة إلى ذلك، قامت إدارة الامتثال خلال عام ٢٠٢٥ بما يلي:

- تقديم المشورة والتوجيه المستمرين في مجال الامتثال استجابةً للاستفسارات اليومية الواردة من الإدارة التنفيذية والموظفين فيما يتعلق بأنشطة البنك وعملياته
- التنسيق والتواصل مع الجهات الرقابية، بما في ذلك هيئة تنظيم مركز قطر للمال وهيئة قطر للأسواق المالية، للرد على الاستفسارات التنظيمية ودعم مهام الإشراف والرقابة نيابةً عن وحدات أعمال البنك
- استكمال جميع متطلبات التقارير التنظيمية المطبقة على البنك خلال العام
- الإشراف على تنفيذ ومتابعة الإشعارات والتعاميم والتوجيهات التنظيمية الصادرة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال
- تنسيق تعزيز وتنفيذ ضوابط معرفة العميل، ومكافحة غسل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب القائمة على تقييم المخاطر على مستوى

٧,٨ الدعاوى القضائية والقضايا القانونية

تتابع إدارة الشؤون القانونية في بنك لِشا العديد من القضايا القانونية المستمرة والمنازعات البسيطة في طبيعتها وعلى أساس فردي وجماعي.

٧,٩ إدارة استمرارية الأعمال

يعتمد بنك لِشا سياسة لاستمرارية الأعمال تُحدِّد الإطار اللازم لضمان استمرارية الأعمال، وسلاسة وفعالية العمليات التشغيلية، خلال أي تغييرات قد تطرأ على الإدارة التنفيذية أو الإدارة العليا. وقد اعتمد مجلس الإدارة نسخة محدثة من دليل الحوكمة في ديسمبر ٢٠٢٣، بما يضمن استمرار مواءمة أطر الحوكمة لدى بنك لِشا مع أحدث التطورات في السياسات والبروتوكولات وأفضل الممارسات المعتمدة في مجال الحوكمة.

٧,١٠ دليل الحوكمة المؤسسية

يشمل دليل الحوكمة المؤسسية لدى بنك لِشا، على سبيل المثال لا الحصر، الوثائق والسياسات التالية:

- ميثاق مجلس الإدارة
- مدونة قواعد سلوك مجلس الإدارة
- سياسة التعريف والتدريب لأعضاء مجلس الإدارة
- ميثاق اللجنة التنفيذية
- ميثاق لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام
- ميثاق لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة
- سياسة ترشيح أعضاء مجلس الإدارة
- سياسة ترشيح وتعيين الإدارة التنفيذية العليا
- سياسة المكافآت والأجور
- سياسة تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه
- لائحة مهام وصلاحيات رئيس مجلس الإدارة
- لائحة مهام وصلاحيات الرئيس التنفيذي
- لائحة مهام وصلاحيات أمين سر مجلس الإدارة
- سياسة معاملات الأطراف ذات الصلة
- سياسة تضارب المصالح
- سياسة التداول بناءً على معلومات داخلية
- سياسة الإبلاغ عن المخالفات
- سياسة تعيين المدقق الخارجي
- سياسة توزيع الأرباح
- سياسة الإفصاح والاتصال وعلاقات المستثمرين
- ميثاق التدقيق الداخلي
- سياسة أصحاب المصلحة

٨. حقوق الموظفين وأصحاب المصلحة الآخرين

يُرسّخ دليل الحوكمة المؤسسية لبنك لِشا إطارًا متكاملًا يحدّد ويكفل حقوق ومسؤوليات وصلاحيات جميع الأطراف الرئيسية ذات العلاقة بالبنك، بما في ذلك مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والموظفين، والمساهمين، وغيرهم من أصحاب المصلحة. ويهدف هذا الإطار إلى ضمان إدارة البنك بما يحقق مصالح المساهمين وأصحاب المصلحة على حد سواء، وتعزيز الاستخدام الكفء والمسؤول والمستدام لموارد البنك.

وقد صنّف بنك لِشا أصحاب المصلحة إلى فئتين رئيسيتين: تشمل الفئة الداخلية مجلس الإدارة، والإدارة، والموظفين، في حين تشمل الفئة الخارجية الجهات الرقابية، والعملاء، والموردين، والمجتمع المحلي. وقد صُمّم إطار الحوكمة المؤسسية لتحقيق توازن منضبط بين مصالح هذه الفئات المختلفة، وبما يدعم الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل للبنك.

وفي سياق حماية حقوق الموظفين وأصحاب المصلحة، يلتزم بنك لِشا بمبدأ حوكمة أساسي يقضي بتمكين أصحاب المصلحة من الوصول إلى معلومات ذات صلة وموثوقة، بما يتيح لهم اتخاذ قرارات مستنيرة وحماية مصالحهم من أي آثار سلبية قد تنجم عن القرارات أو الإجراءات المؤسسية. ويتم تطبيق هذا المبدأ من خلال الإفصاح الدقيق والموضوعي وفي الوقت المناسب، وفقًا للمتطلبات التنظيمية وأطر الحوكمة المعمول بها.

ويحرص البنك على تزويد موظفيه بالمعلومات اللازمة لمعالجة القضايا المرتبطة ببيئة العمل، والمتطلبات التنظيمية، والتوجه الاستراتيجي للبنك، والمسؤولية الاجتماعية المؤسسية. كما يُتاح للموظفين الوصول إلى المعلومات التي تمكّنهم من حماية مصالحهم في بيئة العمل وفي تعاملاتهم مع البنك. ويشجّع بنك لِشا موظفيه على الإبلاغ عن أي ملاحظات أو مخاوف أو مخالفات بحُسن نية وبحرية تامة، ومن دون خشية من أي إجراءات انتقامية أو تأديبية.

أما فيما يتعلق بأصحاب المصلحة الخارجيين، فيلتزم بنك لِشا بالإفصاح العام المنتظم والشفاف وفي الوقت المناسب، بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية السارية. وتهدف هذه الإفصاحات إلى إبقاء أصحاب المصلحة على اطّلاع بأنشطة البنك وأدائه المالي ومنتجاته وخدماته، وأي تطورات جوهرية، بما في ذلك القرارات الاستراتيجية الرئيسية، بما يعزّز الثقة والمساءلة والشفافية في علاقاته مع مختلف أصحاب المصلحة.

٩. الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

في إطار التزامه بمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، يحرص بنك لِشا على دمج مفاهيم الاستدامة ضمن أنشطته التشغيلية وآليات تفاعله مع مختلف أصحاب المصلحة، وبما ينسجم مع التوجيهات والسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة.

وقد اعتمد البنك سياسة للمسؤولية الاجتماعية وسياسة خاصة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، أقرّها مجلس الإدارة، بهدف تعزيز العلاقات البنّاءة مع المجتمعات التي يعمل ضمنها البنك، وتوفير إطار إرشادي واضح يضمن التزام البنك بمبادئ الاستدامة، والمسؤولية الاجتماعية، والأثر الأخلاقي لأعماله واستثماراته، وذلك تحت إشراف مجلس الإدارة.

٩,١ المسؤولية الاجتماعية للبنك

عملًا بأحكام القانون القطري رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٨، والإيضاحات ذات الصلة الصادرة في عام ٢٠١٢، والمنطبقة على جميع الشركات المساهمة القطرية المدرجة ذات الأسهم المتداولة، يخصّص بنك لِشا نسبة ٢,٥٪ من صافي أرباحه السنوية لصالح صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية في الدولة.

ويُدرك بنك لِشا الأثر الجوهري للمسؤولية الاجتماعية للشركات على كلٍّ من المؤسسة والمجتمعات التي تخدمها. ولا يقتصر التزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية على كونه التزامًا نظاميًا فحسب، بل يُعدّ توجّهًا استراتيجيًا يهدف إلى إحداث أثر إيجابي مستدام، من خلال دمج الاعتبارات الاجتماعية والبيئية ضمن ممارسات الأعمال.

ومن خلال ترسيخ الشعور المشترك بالمسؤولية، وتعزيز المشاركة الجماعية في مبادرات المسؤولية الاجتماعية، يسهم البنك في دعم الصالح العام، إلى جانب بناء فريق عمل أكثر تماسكًا ومرونة، وقادر على تحقيق النجاح على المدى الطويل.

١٠. إفصاحات الحوكمة

على مدار عام ٢٠٢٥، التزم بنك لِشا بجميع متطلبات الإفصاح المعمول بها وفقًا للقواعد واللوائح الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر، وبوجهٍ خاص متطلبات الإفصاح المنصوص عليها في المادة (٢٥) من دليل حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

١٠,١ الإفصاح عن المعلومات المالية والجوهرية إلى بورصة قطر

حرص بنك لِشا على الإفصاح في الوقت المناسب وبصورة دقيقة عن نتائجه المالية الفصلية ونصف السنوية والسنوية، إلى جانب جميع المعلومات الجوهرية والمؤثرة على السعر، وذلك وفقًا للمتطلبات التنظيمية المعمول بها. وشمل ذلك الإفصاح عن القرارات والتوصيات الرئيسية الصادرة عن مجلس الإدارة ولجانه المنبثقة.

وتضمنت الإفصاحات التي تم الإعلان عنها خلال العام، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- تعيين شاغلي المناصب التنفيذية العليا
- إطلاق منتجات استثمارية جديدة
- جداول اجتماعات مجلس الإدارة
- الدعوات وجداول الأعمال وقرارات الجمعيتين العامة العادية وغير العادية
- وأي معلومات أخرى يُحتمل أن يكون لها تأثير جوهري على أداء البنك أو على سعر سهمه في السوق

١٠،٢ الإفصاح عبر الموقع الإلكتروني وصفحة علاقات المستثمرين

يحافظ بنك لِشا على تحديث موقعه الإلكتروني الرسمي بصورة منتظمة، بما يعزّز مبادئ الشفافية وسهولة الوصول إلى المعلومات والإفصاح في الوقت المناسب للمساهمين والمستثمرين وسائر أصحاب المصلحة.

وقد أنشأ البنك قسمًا مخصصًا لعلاقات المستثمرين على موقعه الإلكتروني، ليكون المنصة الرئيسية لنشر المعلومات والإفصاحات ذات الصلة بالسوق. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، المعلومات المتعلقة بالأداء المالي، والإفصاحات التنظيمية والسوقية، وبيانات المساهمين، وغيرها من الموضوعات ذات الأهمية للمستثمرين، وذلك وفقًا لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر.

كما يتضمن الموقع الإلكتروني للبنك معلومات تتعلق بما يلي:

- تشكيل مجلس الإدارة ولجانه المنبثقة
- الإدارة التنفيذية العليا
- كبار المساهمين الذين يمتلكون ما نسبته ٥٪ أو أكثر من رأس المال المصدر للبنك
- دليل الحوكمة المؤسسية والسياسات الأخرى ذات الصلة بالحوكمة، حسب الاقتضاء.

وتُتاح التقارير السنوية وتقارير الحوكمة المؤسسية للجمهور عبر الموقع الإلكتروني للبنك.

وكقاعدة عامة، يمتنع بنك لِشا عن التعليق، سواء بالإيجاب أو السلب، على الشائعات المتداولة في السوق، ما لم يُطلب منه ذلك صراحةً من قبل بورصة قطر أو هيئة قطر للأسواق المالية فيما يتعلق بمعلومات جوهرية غير مُفصح عنها. ولم تَرِد أي طلبات من هذا النوع أو تقع أي حوادث مماثلة خلال عام ٢٠٢٥.

١٠،٣ التصريح والتحدث باسم البنك

فوّض مجلس الإدارة صلاحية التصريح العلني والتحدث باسم بنك لِشا إلى متحدثين محددين فقط، وذلك وفقًا لسياسة الإفصاح والتواصل وعلاقات المستثمرين المعتمدة لدى البنك. ويُعدّ كلٌّ من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي المتحدثين الرسميين الأساسيين باسم البنك.

وتُجيز السياسة المعتمدة تفويض صلاحية التحدث إلى مسؤولين آخرين عند الاقتضاء، وذلك ضمن الضوابط وإجراءات الموافقة المحددة.

كما أنشأ البنك وحدة متخصصة لعلاقات المستثمرين، تُعدّ نقطة الاتصال الرئيسية مع المساهمين والمستثمرين والمحللين وسائر المشاركين في السوق. وتتولى هذه الوحدة تنسيق الاتصالات، وتسهيل نشر المعلومات عبر القنوات المعتمدة، والرد على استفسارات المستثمرين، ودعم الامتثال لمتطلبات الإفصاح والشفافية، بما يتوافق مع سياسات البنك والتزاماته التنظيمية.

١٠،٤ سياسة الإبلاغ عن المخالفات ومعالجة الشكاوى

اعتمد مجلس الإدارة سياسة الإبلاغ عن المخالفات، وفوّض مسؤولية متابعة تنفيذها إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام. وقد وضعت اللجنة آليات لقياس أداء عملية الإبلاغ، تشمل متابعة عدد البلاغات الواردة، والتحقيقات التي تم إجراؤها، ومدد المعالجة، والإجراءات التصحيحية المتخذة.

وتُبيَّن التفاصيل الكاملة لآلية الإبلاغ عن المخالفات ضمن السياسة المعتمدة لدى البنك.

وخلال عام ٢٠٢٥، قامت لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام بمراجعة فعالية إطار الإبلاغ عن المخالفات، للتحقق من أن جميع البلاغات، سواء كانت بسيطة أو جوهرية، قد تم التعامل معها والتحقيق فيها بالشكل المناسب. ولم يتم تسجيل أي بلاغات أو شكاوى خلال العام.

١. تقرير حول امتثال البنك لنظامه الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك قانون حوكمة الشركات للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية
٢. تقرير ضوابط الرقابة على التقارير المالية
٣. تقييم مجلس الإدارة لممارسات الحوكمة المؤسسية ومراجعة أنظمة الرقابة الداخلية

عملاً بدليل حوكمة الشركات الصادر بموجب قرار هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، والمطبّق وفقًا لأحكام المادة (٢) من قرار مجلس هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠٠٥ ("دليل الحوكمة")، قام بنك لِشا ذ.م.م (عامة) ("البنك") بإجراء تقييم لمدى التزامه بأحكام نظامه الأساسي، وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية، والتشريعات الأخرى ذات الصلة المطبقة على البنك، بما في ذلك أحكام دليل الحوكمة.

وبناءً على نتائج هذا التقييم، خلص مجلس إدارة البنك إلى وجود إجراءات وأنظمة معتمدة تكفل الالتزام بأحكام النظام الأساسي للبنك، وبأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، كما خلص إلى أن البنك ملتزم بأحكام دليل الحوكمة كما في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

وخلال عام ٢٠٢٥، أصدرت هيئة قطر للأسواق المالية دليل حوكمة الشركات الجديد للشركات المدرجة بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠٢٥، والذي منح الشركات المدرجة فترة انتقالية مدتها سنة واحدة للامتثال لمتطلباته. وقد تم إعداد تقييم مجلس الإدارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وفقًا لأحكام دليل الحوكمة السابق. ويعمل البنك حاليًا على مواءمة إطار الحوكمة والسياسات والممارسات المعتمدة لديه مع متطلبات دليل الحوكمة المعدل، وسيواصل تنفيذ المتطلبات المتبقية خلال فترة الانتقال المقررة.

وقد أصدر المدقق الخارجي للبنك، شركة كي بي أم جي، تقرير تأكيد محدود بشأن تقييم مجلس الإدارة، خلص فيه إلى أن البنك لديه إجراءات معتمدة تكفل الالتزام بأحكام نظامه الأساسي، وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية، والتشريعات ذات الصلة، وأن البنك ملتزم بأحكام دليل الحوكمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

١١. تقرير حول امتثال البنك لنظامه الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك قانون حوكمة الشركات للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

تقرير التأكيد المحدود المستقل

إلى السادة المساهمين في
بنك لشا ذ.م.م. (عامة)

وفقا لقواعد حوكمة الشركات الصادرة بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ عن هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة")، كما هي مطبقة وفقاً للمادة (٢) من قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠٢٥ ("القواعد")، فقد تم تكليفنا من قبل مجلس إدارة بنك لشا ش.م.م (عام) ("البنك") بتنفيذ مهمة تأكيد محدودة على تقييم مجلس الإدارة لما (أ) إذا كان لدى البنك عملية قائمة للامتثال لنظامه الأساسي، وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وما (ب) إذا كان البنك ملتزم بمتطلبات النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، ويشار إليهما معًا باسم "بيان حوكمة الشركات".

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتولى مجلس إدارة البنك مسؤولية:

- إعداد وعرض بيان الحوكمة المؤسسية بشكل عادل وفقًا للمعايير. قام مجلس الإدارة بإعداد بيان الحوكمة المؤسسية، وسيتم تضمينه كجزء من التقرير السنوي للحوكمة المؤسسية.
- تصميم وتطبيق والحفاظ على الرقابة الداخلية ذات الصلة بالإعداد والعرض العادل لبيان حوكمة الشركات الخالي من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الغش او الخطأ.
- منع واكتشاف حالات الغش، وتحديد وضمان وجود إجراءات معمول بها لدى البنك للامتثال لنظامه الأساسي، وقواعد قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، وضمان التزامه بنصوص بيان حوكمة البنك.
- التأكد من تلقي الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد بيان حوكمة البنك للتدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وعن تغطية أي تغييرات في التقارير لجميع وحدات الأعمال الهامة.

مسؤوليتنا

مسؤوليتنا هي فحص بيان حوكمة البنك الذي أعده البنك وإصدار تقرير عنه في صيغة نتيجة تأكيد محدود مستقل استنادا إلى الأدلة التي حصلنا عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقا للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل)، مهام التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد. يتطلب هذا المعيار التخطيط للإجراءات وأداءها للحصول على مستوى معقول من التأكيد حول ما إذا كان بيان حوكمة البنك معروض بصورة عادلة، من كافة الجوانب الجوهرية، وفقًا للمعايير.

نحن نطبق المعيار الدولي لإدارة الجودة ١، والذي يتطلب منا تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين "قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (متضمنة المعايير الدولية للاستقلالية)"(قواعد السلوك الأخلاقي)، والمبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على فهمنا لعملية البنك للامتثال لنظامه الأساسي، وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، وامتثالها لمواد القواعد وظروف المهمة الأخرى، واعتبارنا للمجالات التي من المحتمل أن تنشأ فيها حالات عدم امتثال جوهرية.

وفي سبيل التوصل إلى فهمٍ لأسلوب البنك للالتزام بنظامه الأساسي وبأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، والتزام البنك بمواد القواعد والظروف الأخرى للمهمة، وضعنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد بيان حوكمة البنك بغرض صياغة إجراءات تأكيد محدودة مناسبة في ظل الظروف، ولكن ليس لأغراض تقديم استنتاج بشأن فعالية عملية البنك أو الرقابة الداخلية على الإعداد والعرض العادل لبيان حوكمة البنك.

وتضمنت مهمتنا أيضا تقييما لمدى ملاءمة أسلوب البنك في الالتزام بنظامه الأساسي وبأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، والالتزام بالقواعد، ومدى ملاءمة المعايير المستخدمة من قبل البنك في إعداد بيان حوكمة البنك في ظروف المهمة، وتقييم مدى ملاءمة الطرق والسياسات والإجراءات والنماذج المستخدمة في إعداد بيان حوكمة البنك.

تختلف الإجراءات المتبعة في القيام بمهمة التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها، وبصورة أقل في مداها، عن مهمة التأكيد المعقول. وبناءً على ذلك، يقل مستوى التأكيد الذي تم التوصل إليه في مهمة التأكيد المحدود بشكل كبير عن التأكيد الذي كان من الممكن أن يتم التوصل إليه لو تم إجراء مهمة تأكيد معقول.

لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدود الخاصة بنا تقييم الجوانب النوعية أو فعالية الإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة للامتثال لمتطلبات القواعد.

تتضمن الإجراءات المتبعة في مراجعة بيان حوكمة البنك، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

- فحص التقييم الذي أجراه مجلس الإدارة للتحقق مما إذا كان لدى البنك إجراءات جاهزة للالتزام بنظامه الأساسي وبأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وما إذا كان ملتزمًا بالنظام؛
- فحص الإثباتات المؤيدة التي قدمها مجلس الإدارة للتحقق من التزام البنك بالنظام؛ و
- القيام بإجراءات إضافية عندما اعتبار ذلك ضروريًا للتحقق من التزام البنك بالنظام (مراجعة سياسات وإجراءات وممارسات حوكمة الشركات وغيرها).كجزء من هذه المهمة، لم نقم بتنفيذ أي إجراءات عن طريق التدقيق أو المراجعة أو التحقق من بيان حوكمة البنك أو السجلات الأساسية أو المصادر الأخرى التي تم استخراج بيان حوكمة البنك منها.

معلومات أخرى

مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في التقرير السنوي للشركة (ولكنها لا تتضمن بيان حوكمة البنك وتقرير تأكيدنا المحدود عليه) واللذان يتوقع إتاحتهما لنا بعد تاريخ هذا التقرير. لا يمتد استنتاجنا حول بيان حوكمة البنك إلى المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بمهمتنا حول التقرير على بيان حوكمة البنك فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه وعند القيام بذلك ينبغي دراسة ما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بصورة جوهرية مع بيان حوكمة البنك أو معرفتنا التي حصلنا عليها في المهمة أو بخلاف ذلك يبدو عليها أنها قد تم تحريفها بصورة جوهرية.

عند قراءتنا للتقرير السنوي، لو توصلنا إلى أن هناك تحريف جوهري عليه، فإننا مطالبون بإبلاغ الأمر إلى مجلس الإدارة.

خصائص بيان حوكمة البنك والقيود عليه

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الكيانات لاعتماد الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يطبقون الاجراء، وتفسيرهم للهدف من هذا الإجراء، وتقييمهم لما إذا كان اجراء الامتثال قد تم تنفيذه بشكل فعال، وفي بعض الحالات لن يحتفظوا بسجل للتدقيق. ومن الملاحظ أيضًا أن تصميم إجراءات الامتثال سيتبع أفضل الممارسات التي تختلف من كيان إلى آخر، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير للمقارنة معها. تخضع المعلومات غير المالية لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظرًا لخصائص تقييم مجلس الإدارة للطريقة المعمول بها لضمان الامتثال للنظام الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، والامتثال للنظام والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات. بسبب القيود المتأصلة في الضوابط الداخلية على الامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة غير السليم للضوابط، قد تحدث أخطاء جوهرية بسبب الخطأ أو الغش ولا يتم اكتشافها.

تم أُعداد بيان حوكمة الشركات للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، وبالتالي قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم هامة في البيئة الخاصة به.

المعايير

معايير هذه المهمة تشتمل على أسلوب البنك للالتزام بالنظام الأساسي للبنك وبأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة والالتزام بأحكام النظام.

الاستنتاج

تشكلت النتيجة التي توصلنا إليها على أساس الأمور المُبيّنة في هذا التقرير ورهناً بها.

نرى أن الدليل الذي حصلنا عليه كافٍ ومناسب لتكوين أساس للنتيجة التي توصلنا إليها.

وبناءً على نتائج إجراءات التأكيد المحدود التي أجريناها، والإثبات الذي حصلنا عليه لم يتبادر إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن بيان حوكمة البنك لمجلس الإدارة للسنة المنتهية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ لم يتم عرضه، من كافة الجوانب الجوهرية وفقا للمعايير المذكورة أعلاه.

تأكيد على أمر

نلفت الانتباه إلى بيان حوكمة البنك الذي أعده مجلس الإدارة، والذي يشير إلى لائحة ضوابط حوكمة الشركات المعدلة للشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وفقا للقرار رقم (٥) لسنة ٢٠٢٥. هذه اللائحة المعدلة تمنح الشركات المدرجة فترة سماح لمدة سنة واحد لتحقيق الامتثال بنصوصه. بناء عليه فقد تم الإبلاغ عن تقييم مجلس الإدارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ والنتيجة التي توصلنا إليها حوله استنادا إلى النظام السابق. نتيجتنا غير معدلة فيما يتعلق بهذا الأمر.

القيد على استخدام تقريرنا

تم إعداد تقريرنا لمساهمي البنك وهيئة قطر للأسواق المالية فقط.

تم تصميم تقريرنا لتلبية متطلبات نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتفرغ من المسؤوليات الموكلة إلى المدققين الخارجيين كما هو محدد في النظام. لا ينبغي اعتبار تقريرنا مناسبًا للاستخدام أو الاعتماد عليه من قبل أي طرف يرغب في الحصول على حقوق ضدنا بخلاف مساهمي البنك وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض أو في أي سياق. أي طرف آخر غير مساهمي البنك وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على إمكانية الوصول إلى تقريرنا أو نسخة منه ويختار الاعتماد على تقريرنا (أو أي جزء منه) سيفعل ذلك على مسؤوليته الخاصة. إلى أقصى حد يسمح به القانون، نحن لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية وننكر أي التزام تجاه أي طرف آخر غير مساهمي البنك وهيئة قطر للأسواق المالية عن عملنا أو تقرير التأكيد المحدود المستقل هذا أو الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

يتم إصدار تقريرنا إلى مساهمي البنك وهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يتم نسخه أو الرجوع إليه أو الكشف عنه كليًا (باستثناء الأغراض الداخلية الخاصة بالبنك) أو جزئيًا، دون موافقتنا الخطية المسبقة.

١٥ فبراير ٢٠٢٦
الدوحة
دولة قطر

جوبال بالاسوبرامنيام
كي بي إم جي
سجل مراقبي الحسابات القطري رقم ٢٥١
مرخصة من قبل هيئة قطر للأسواق المالية:
سجل مراقبي الحسابات خارجي رقم ١٢٠١٥٣

١٢. تقرير ضوابط الرقابة على التقارير المالية

تقرير التأكيد المستقل المعقول

إلى السادة المساهمين في
بنك لشا ذ.م.م. (عامة)

وفقًا لنصوص نظام حوكمة الشركات المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة")، فقد كُلِّفَنا مجلس إدارة إلى السادة المساهمين في بنك لشا ش.م.م (عام) ("البنك") للقيام بعملية تأكيد معقول حول الوصف الذي أجراه مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدى فعالية تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة على التقارير المالية للبنك (" تقرير ضوابط الرقابة على التقارير المالية ") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ("بيان الرقابة على التقارير المالية").

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس إدارة الشركة المسؤولية عن الإعداد والعرض العادل لبيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية وفقا لأهداف الضوابط الواردة في المعايير.

بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، الذي تمت مشاركته مع كي بي إم جي، يتضمن ما يلي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية تقرير ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لعمليات الخزينة، والمكتب الأوسط، والأسهم الخاصة، واستثمارات حقوق الملكية العامة، والأعمال المصرفية الخاصة، والموارد البشرية وكشوف الأجور، ودفتر الأستاذ العام، والتقارير المالية والضوابط على مستوى البنك،
- تصميم وتنفيذ واختبار الضوابط الرقابية لتحقيق أهداف ضوابط الرقابة المذكورة؛
- تحديد الفجوات وحالات الفشل في الرقابة وكيفية معالجتها والإجراءات الموضوعة لمنع حالات الفشل المذكورة أو معالجة فجوات الرقابة، و
- تخطيط وأداء اختبارات الإدارة، وتحديد أوجه القصور في ضوابط الرقابة.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع والحفاظ على ضوابط الرقابة ذات الصلة بإعداد بيان ضوابط الرقابة على التقارير المالية استناداً إلى المعايير المقررة في الرقابة الداخلية - إطار العمل المتكامل (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي ("لجنة المنظمات الراعية" أو "إطار عمل لجنة المنظمات الراعية").

تتضمن هذه المسؤولية صياغة وتنفيذ وحفظ واختبار ضوابط الرقابة ذات الصلة بالإعداد والعرض العادل لبيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية الخالي من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ. كما أنها تتضمن وضع أهداف الرقابة بما يتماشى مع إطار عمل لجنة المنظمات الراعية وصياغة ضوابط الرقابة وتنفيذها واختبارها لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة، واختيار السياسات وتطبيقها، ووضع الأحكام والتقديرات المعقولة في ظل الظروف، والحفاظ على سجلات كافية فيما يتعلق بمدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للبنك.

إن مجلس الإدارة مسؤول أيضا عن منع واكتشاف حالات الاحتيال وتحديد وضمان امتثال الشركة للقوانين واللوائح المعمول بها المطبقة على أنشطتها . كما على المجلس التأكد من تلقي الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للتدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وان أي تغييرات في التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال الهامة.

مسؤولياتنا

تشتمل مسؤوليتنا على مراجعة بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية الذي أعدته الشركة وإصدار تقرير عنه في صيغة نتيجة تأكيد مستقل معقول استنادا إلى الإثباتات التي تم الحصول عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقا للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠ ("المعدل")، مهام التأكيد بخلاف تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد، والذي يتطلب قيامنا بالتخطيط للإجراءات وأداءها للحصول على تأكيدٍ معقولٍ حول ما إذا كان بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية معروض بصورة عادلة، من كافة الجوانب الجوهرية، وفقًا لأهداف الرقابة الواردة فيه.

نحن نطبق المعيار الدولي لإدارة الجودة ١ الذي يتطلب من الشركة تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها. وقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى من مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (التي تتضمن معايير الاستقلالية الدولية) (قواعد معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين)، المبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على حكمنا المهني الذي يتضمن تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل أدوات الرقابة على التقارير المالية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

وقد تضمنت مهمتنا أيضا تقييمًا لمدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للبنك ومدى ملاءمة المعايير التي وضعها البنك عند إعداد وعرض بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية في ضوء ظروف المهمة. بالإضافة إلى ذلك، نقوم بتقييم العرض العام لبيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، وما إذا كانت الضوابط الداخلية المطبقة على التقارير المالية قد صممت ونفذت وتعمل بشكل فعال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ استنادًا إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية. التأكيد المعقول أقل من التأكيد المطلق.

وتشمل الإجراءات المنفذة على بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- الاستفسار من إدارة البنك لفهم تقييم المخاطر وعملية تحديد النطاق التي أجرتها الإدارة؛
- فحص المجالات داخل النطاق باستخدام الأهمية النسبية على مستوى البيانات المالية للبنك.
- تقييم مدى كفاية ما يلي:
  - مستندات ضوابط الرقابة على مستوى العملية والمخاطر ذات الصلة والضوابط المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - توثيق مستندات الرقابة على بيئة ضوابط الرقابة، وتقييم المخاطر، والرصد، والمعلومات والاتصالات والمخاطر والضوابط ذات الصلة كما هي ملخصة في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - المخاطر الناشئة عن تكنولوجيا المعلومات والضوابط كما تم تلخيصها في مصفوفة المخاطر والمراقبة؛ و
  - ضوابط الإفصاح المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة.
- فهم المنهجية التي اتبعتها الإدارة في صياغة ضوابط الرقابة الداخلية واختبار تنفيذها.
- فحص خطوات سير الإجراءات والتصميم والتنفيذ الذي أكملته الإدارة وإجراء معاينة مستقلة لخطوات سير الإجراءات، على أساس العينة، عند الضرورة؛
- تقييم أهمية أي نقطة ضعف حددتها الإدارة في الرقابة الداخلية؛
- تقييم أهمية أي فجوات إضافية تُكتشف عن طريق الإجراءات المتبعة؛
- فحص خطط الإدارة لاختبار فاعلية التشغيل لتقييم معقولية الاختبارات الخاصة بطبيعتها ومداها وتوقيتها، وما إذا تم اسناد مسؤوليات الاختبار بالصورة الصحيحة؛
- فحص مستندات الاختبار الذي قامت به الإدارة للتحقق من ان اختبارات ضوابط الرقابة الرئيسية قد تمت وفقا لخطة الإدارة؛ و
- إعادة إجراء اختبارات على الضوابط الرئيسية للتأكد من الاختبارات التي اجرتها الإدارة على الفاعلية التشغيلية.

لم نقم، كجزء من هذه المهمة، بأية إجراءات تدقيق أو مراجعة أو تحقق من بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية أو السجلات الأساسية الخاصة به أو المصادر الأخرى التي تم استخراج بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية منها.

معلومات أخرى

مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في التقرير السنوي للبنك (ولكنها لا تحتوي على بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية وتقرير تأكيدنا المستقل المعقول عليه) والذي من المتوقع إتاحته لنا بعد تاريخ هذا التقرير. استنتاجنا على بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لا يشمل تلك المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بمهمتنا حول تقرير ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، دراسة ما إذا كانت المعلومات الأخرى تختلف اختلافا جوهريا عن بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية أو عن المعرفة التي حصلنا عليها في المهمة، أو بخلاف ذلك يبدو عليها أنه قد تم تحريفها بصورة جوهرية.

عند قراءتنا للتقرير السنوي، في حالة توصلنا إلى أن هناك تحريفا جوهريا عليه، فنحن مطالبون بإبلاغ مجلس الإدارة عن هذا الأمر.

خصائص بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية والقيود عليه

تخضع المعلومات غير المالية لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، بالنظر إلى خصائص تقرير مجلس الإدارة عن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات. بسبب القيود المتأصلة في ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو التجاوز غير السليم للضوابط من جانب الإدارة، قد تحدث أخطاء جوهرية بسبب الخطأ أو الغش ولا يتم اكتشافها. لذا، قد لا تمنع أو تكشف ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية عن جميع الأخطاء أو حالات السهو في معاملات المعالجة أو تقديم التقارير، ونتيجة لذلك فإنها لا يمكن أن تقدم تأكيدًا مطلقًا بأنه سيتم استيفاء أهداف الرقابة. كما أن توقعات أي تقييم للضوابط الداخلية على التقارير المالية للفترات المستقبلية تخضع لخطر أن تصبح الرقابة الداخلية على التقارير المالية غير كافية إذا حدث تغيير في الظروف أو تراجع في درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات. علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتشغيلها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ التي يغطيها تقرير التأكيد الخاص بنا لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو قصور كانت موجودة فيما يتعلق بالضوابط على التقارير المالية قبل تاريخ وضع تلك الضوابط قيد التشغيل.

تم إعداد بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، ومن ثم قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي هامة في البيئة الخاصة به.

المعايير

لقد تم تشكيل استنتاجنا على أساس المسائل المحددة في هذا التقرير ورهناً بها.

نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

في رأينا، واستنادًا إلى نتائج إجراءات التأكيد المعقولة لدينا، فإن بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية من مجلس الإدارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، قد تم تصميمه وتنفيذه وتشغيله بشكل صحيح، وتشغيله بفعالية، من جميع النواحي الجوهرية وهو معروض بشكل عادل، وفقًا لإطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

القيود على استخدام التقرير

تم إعداد تقريرنا لمساهمي البنك والهيئة العامة للأسواق المالية فقط.

تم تصميم تقريرنا لاستيفاء متطلبات نظام حوكمة الشركات من هيئة قطر للأسواق المالية والتفرغ من المسؤوليات المسندة إلى المدققين الخارجيين كما هو محدد في النظام. بالتالي يجب أن لا يعتبر تقريرنا مناسباً للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في ترتيب حقوق علينا بخلاف مساهمي البنك وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق. أي طرف بخلاف مساهمي البنك وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، فإنه يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. ولا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر بخلاف مساهمي البنك وهيئة قطر للأسواق المالية، أو عن تقرير التأكيد المعقول المستقل، أو النتائج التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في البنك ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يُنسخ أو يُشار إليه أو يُفصح عنه كليًا (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للبنك) أو جزئيًا، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

١٥ فبراير ٢٠٢٦
الدوحة
دولة قطر

جوبال بالاسوبرامنيام
كي بي إم جي
سجل مراقبي الحسابات القطري رقم ٢٥١
مرخصة من قبل هيئة قطر للأسواق المالية:
سجل مراقبي الحسابات خارجي رقم ١٢٠١٥٣